تواصل مدني

العدد ٢٩ | آب / أغسطس ٢٠٢٥

الدولة
بين
"العَلمانيّة" و"الطائفيّة"

"العَلمانيّة" و"الدين" في لقاء مع الأب الدكتور ميشال سبع

أسباب تجذر النظام الطائفي

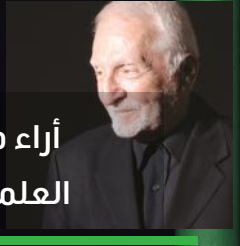

أراء مفكرين مجددين في العلمانية والدولة المدنية

تواصل مدني

محتـــوى الـــعـدد

افتتاحية العدد

صفحة 2

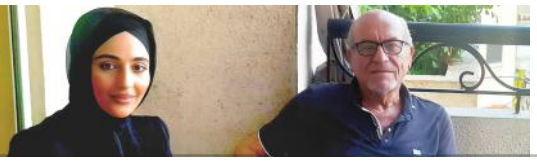

مقابلة الأب د. ميشال سبع حول «العلمانية» «والدين»

أجرى المقابلة: لمى الحاج حسن وباسل عبدالله

صفحة 3

أسباب تجذّر النظام الطائفي في لبنان

إعداد أديب محفوض

صفحة 10

جولة علمانية في العالم

إعداد ريما عبيد

صفحة 14

آراء مفكرين مسلمين ومسيحيين عرب مُجددين في العلمانية والدولة المدنية

إعداد باسل عبدالله

صفحة 16

مزارع شبعا بين الواقع والقانون

ملاك دعكور

صفحة 22

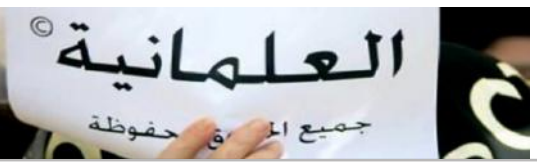

الدولة العلمانية هي الحل

باسل عبدالله

صفحة 26

«اللقاء العلماني» في لبنان: مبادرة لجمع القوى العلمانية ولخلق حالة مدنية سياسية علمانية فاعلة

إعداد كاترين ضاهر

صفحة 29

أسرة التحرير

باسل عبدالله

أديب محفوض

ريما عبيد

لمى الحاج حسن

ملاك دعكور

كاترين ضاهر

التصميم

رحاب ذبيان

تصدر عن

تيار المجتمع المدني

عدد رقم 29

آب / أغسطس 2025

افتتاحية العدد

الشرق الأوسط على صفيح ساخن، وشعوب المنطقة دومًا هم الضحية، من فلسطين، إلى لبنان، إلى سوريا، إلى العراق...

جرحُ الشعب الفلسطيني ينزف، وأطفال غزة يموتون، والعالمُ مُتفرج، حائر، يبحث عن مُبررات يحمي بها حصيلة ما أنتجه ورفعه في القرنين الأخيرين من شرعٍ ومواثيقَ عالميّة لحقوق الإنسان، ومن قيم إنسانيّة أصبح مصيرها على المحك!

في سوريا، نظامٌ دكتاتوري ينهار، بعد سنوات من الظلم والجور، ليحُلَّ محلّه نظامٌ "إسلامي"، لم يُنتج حتى اليوم سوى الخوف بدل الأمل ببناء دولة العدالة والمساواة. نظامٌ يحاول جاهدًا إرضاء وكسب ثقة الغرب، في وقتٍ تسيلُ على أرضه دماء المذابح الطائفية والتفجيرات الانتحاريّة هنا وهناك.

في خضم كل ما يجري، بقي النظام الطائفيّ في لبنان صامدًا، بالمحاصصة والزبائنية، وبقي الشعب فيه هو الضحية لممارساتِ طبقةٍ سياسية حطّمت أحلامَهُ بالعيش الكريم وأوصلت البلد بنتيجة الفساد ونهب المال العام، بالتعاون مع المنظومة المصرفية، إلى انهيارٍ مالي لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان. كل ذلك، قبل أن تضع الحرب أوزارها، بعد فتح حزب الله جبهة إسناد غزّة، واستغلال إسرائيل الفرصة لشن عدوان أوقع آلاف الشهداء والجرحى، وطال العديد من المدن والقرى، مُدَمِّرًا بعضها تدميرًا كاملاً.

كل ذلك، على وقع حربٍ اندلعت ثم خمدت، وقد تعود لتندلع من جديد بين إسرائيل وإيران بحجة تطوير هذه الأخيرة لبرنامجها النووي والخوف من اقتراب امتلاكها للقنبلة النووية، وبِنِيَّة تصفية مَنبع "جبهة المُمانعة" في المنطقة. حربٌ شهد فيها العالم، للمرة الأولى، تراشقًا بالصواريخ المُدمّرة طال مدنًا كبيرة، وقرىً وأحياء ومصانع في كل من الكيان الصهيوني وإيران.

وكأنّه كُتب على هذه البقعة من العالم أن تبقى في حالة حرب وعنف ومعاناة وطائفية ومصير مجهول.

فشلت الأنظمة الايديولوجية والديكتاتورية في منطقتنا (بعثيّةً كانت أم "إسلاميّة")، على مر عشرات السنوات، في بناء دول ديمقراطية حقيقية تحمي حقوق الإنسان وتحترم سيادة الدول المحيطة بها، بل ظلت غريبة عن هموم شعوبها، في منطقة يسعى فيها الكيان الصهيوني للسيطرة والهيمنة والاستفادة من نقاط ضعف هذه الدول.

بدورها، فشلت محاولات أصحاب المشاريع التغييرية في إحداث التغيير المنشود في النظام الطائفي اللبناني. وها هو هذا النظام، يستجدي اليوم دول العالم لمساعدته بعد نكبته الاقتصاديّة الأخيرة، وبعد الدمار الذي خلّفه العدوان الإسرائيلي على لبنان. ولن تكون الاستجابة لاستجداءات زعامات لبنان، بعد كل ما حدث، إلا بفرض الكثير من التّنازلات، والشروط القاسية!

النظام الطائفي أثبت فشله في لبنان، كما أثبتت الأنظمة الايديولوجية والديكتاتوريّة فشلها في منطقتنا. وآن الأوان، لنعترف بأنّ أصحاب المشروع التغييري في لبنان ما زالوا ضعيفي العود، وبحاجة إلى المزيد من العمل المشترك على برنامج موحد جامع لبناء الدولة، دولة المواطنة التي تساوي بين الأفراد، وتعمل على التنمية الشاملة المتكاملة، وتحفظ حقوق الناس، وتحمي مِن تَنامي بِئر طائفية سياسية تضرب الانتماء الوطني.

آن الأوان للتيارات السياسية وللحركات الطلابية العلمانية والمدنية واللاطائفية في هذه الدول أن ترفع مشروع الدولة المدنية اليوم، وتطرحه كمشروعٍ إنقاذيّ بديل لأنظمةٍ مريضة تُحتضر، رفعت شعارات وطنية وهميّة أخفت بها استبداد حُكّامِها، وتخلّت عن هموم ومصالح وحاجات الناس حتى بات الفقر والقلة والرغبة بالهجرة المصير الحتمي لهؤلاء!

"العلمانية" و"الدين"، في لقاء مع الأب الدكتور ميشال سبع

أجرى المقابلة: لمى الحاج حسن وباسل عبدالله

في منطقة تجتاحها النزاعات وتستنزفها المُواجهات، ويتفشّى فيها التعصب، وتضرب فيها الطائفيّة آخر مُقوِّمات بناء المواطن والإنسان الحر في المجتمع، نفتح الباب واسعاً في نقاش فكري مع الأب الدكتور ميشال سبع، مُتناولين قضايا الإنسان والعلمانيّة والإيمان والدين والسلطة الدينية، ومحنة المعرفة في بلادنا ومشرقنا.

الدكتور ميشال سبع هو رفيق درب المطران غريغوار حداد. ساهم معه ومع الدكتور جيروم شاهين والفيلسوف بولس الخوري في تأسيس مجلة «آفاق» في سبعينات القرن الماضي. هو أيضاً دكتور في الاجتماع السياسي وباحث في الفكر القومي والميثولوجيا. مارس التعليم الجامعي في الجامعة اللبنانية، وترأس فيها لفترة قسم الصحافة. كان أيضاً رئيس المدرسة البطريركية في بيروت. كتب ميشال سبع في صحف لبنانية وعربية عديدة، منها السفير والنهار، وصدرت له مؤلفات فكريّة عديدة منها «مدخل إلى علمنة الإيمان»، وبحث في «الأقليات والفكر السياسي» مُوزّع على عدة كتب.

كان لأسرة تحرير مجلة «تواصل مدني» هذا اللقاء الصريح والعميق مع الدكتور ميشال سبع:

كيف ينظر د. ميشال سبع إلى العلمانية، وأين التداخل برأيه بين العلمانية والإيمان، والعلمانيّة والدين؟

العلمانية ذات وجهين، الوجه الأول، هو العلمنة الإدارية السياسية المدنية، أي بكل مفاهيمها، وتندرج تحتها المواطنة والديمقراطية والزواج المدني إلخ... وهذه تعتبر ضمن الشق القانوني والإداري. والوجه الثاني، الذي سأتكلم فيه، هو العلمنة الفكرية، والعلمنة التي يمكن أن نطلق عليها تسمية «العلمنة الإيمانية»، وفي هذا المجال نستذكر قول المطران غريغوار حداد أننا مع «تحرُّر الإنسان، كل إنسان، وكل الإنسان». وإلى اليوم يتساءل الكثيرون عن القصد بعبارة «كل الإنسان»؟ وقد دارت حوارات عميقة حول هذا الموضوع، فهذه العبارة تحمل مضامين كبيرة جدًا تطال مجتمعنا، فالعلمنة الأولى بدأت في أوروبا مع الثورة الفرنسية في العام 1789، والتي كان أبطالها مونتسكيو Montesquieu وجان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau وفيكتور هوجو Victor Hugo وموليار Moliere وفولتير Voltaire... ولن أدخل في تفاصيل هذه العلمنة كونها شائعة جدًا. لكن العلمنة الأخطر في التاريخ كانت العلمنة الألمانية، ورُوّادها فويرباخ Feuerbach وسبينوزا Spinoza وهيغل Hegel وفيخت Fichte ونيتشه Nietzsche... وهذه العلمنة

من اللقاء مع الدكتور ميشال سبع

تتكلم عن واجب التحرر من الموروثات الدينية التي تُكَبِّل كل حياتنا والتي تمنعنا من العيش كبشر، وهذا ما يُسمُّونه Aliénation أي الاستلاب، حيث ينشأ الإنسان منذ الصغر على فكرة أن الله يرانا، وأنه يقول لنا مثلاً ألا نكذب، وأننا إن كذبنا فسنعاقب، وهذا ما يؤدي إلى شعور مُتنامي بالخوف، ليس فقط من المعلم في المدرسة مثلاً، إنما أيضاً في حياتنا الخاصة، على السرير مثلاً في غرفة النوم، حيث يُلاحقنا هاجس مُحاسبة الله ومعاقبته لنا. هنا يصبح الطفل مُكبّلاً بمجموعة من التقاليد والمفاهيم والأخلاقيات التي لا علاقة لها إطلاقًا بالإنسان. كيف ذلك؟ كي أوضح الأمر، سأتطرق إلى مقالة نشرتُها في مجلة «آفاق»، تحت عنوان «الأخلاق مخلوق اجتماعي لا ديني»، وقد تسببت لي بمشاكل مع السلطة الكنسية آنذاك، وطالبوا بطردي، وحجَّتهم في نقدي، فكرة أنّه إذا خلى الدين من الأخلاق فما الغاية من وجود الدين؟ وقد أجبت عن تساؤلهم، بسؤال مضاد: هل الأخلاق ثابتة أم مُتغيرة؟ هل الأخلاق التي تعارَفَ عليها الناس منذ مئة سنة هي نفسها أم تغيرت؟ وكانت الإجابة: «لا لم تتغير». كيف لم تتغير؟ سأعطي مثالاً بسيطًا على هذا الأمر: جدتي في شبابها كان عليها العودة إلى منزلها قبل الساعة الرابعة عصرًا أي قبل غروب الشمس. أمّا أمي فكان بوسعها الخروج للسهر مع صديقاتها على أن تعود قبل السابعة مساءً. والحال تبدلت أيضاً بالنسبة لزوجتي، ومن ثم بالنسبة لابنتي اليوم. إذن، مفاهيم الحرية والأخلاق مُتغيرة، وذلك ينطبق حتى على مفهوم اللصوصية اليوم، أليست التجارة اليوم سرقة؟ أليست السياسة سرقة؟ فالعادة الاجتماعية هي العادة الأخلاقية. الأخلاق تتغير مع تغير المكان والزمان. لذا لا يجوز أن نقول الدين أخلاق، وإلا يصبح الدين مُتغيرًا. وإن كان كذلك فالوضع يصبح مختلفًا، ولا نعود قادرين على الاعتماد على القرآن والإنجيل، لأنّ مفاهيم هذين الكتابين، بذلك، تُصبح مُتغيِّرة مع تغير الزمان والمكان.

هنا نعود إلى مفهوم العلمنة الألمانية التي بدأ بها فويرباخ Feuerbach عندما نقض العهد القديم. وبعده الكتاب الشهير للمفكر الإسكوتلندي جيمس جورج فريزر James George Frazer، في كتابه «الغصن الذهبي The Golden Bough» الذي تكلّم فيه عن عادات وتقاليد الشعوب عبر الأزمنة، ويتبيّن منها أنّ «العهد القديم» مبنيّ على الأساطير. وقد استنتج فويرباخ Feuerbach أنّ في الكون: الإنسان والطبيعة، وهما وجهان لحركة واحدة. وكان أرسطو Aristotle قد عبّر عن ذلك بقوله أنّ الطبيعة تتنفس وتنمو ولكن لا تتحرك، أما الحيوان فيتنفّس وينمو ويتحرك، ويدري ولكنّه لا يدري أنّه يدري، أما الإنسان فهو الذي يحكي ويتحرك وينمو، ويدري، ويدري أنّه يدري.

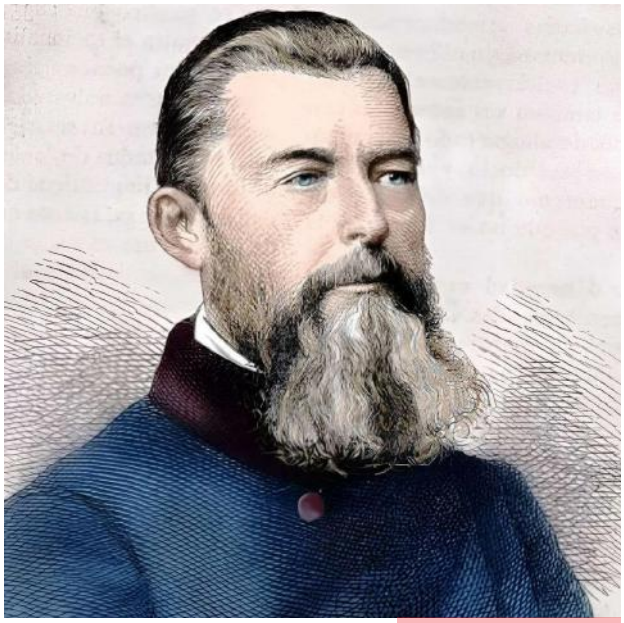

Ludwig Feuerbach

اعتبر الفلاسفة الألمان أنّ الإنسان هو محور الكون، وأن الإنسان هو من ابتدع فكرة الله. وقد عبّر بولس الخوري في مجلة «آفاق» عن هذه الرؤية، حين قال إنّ الله هو فكرة وليس شخصًا؛ لأن اعتبار الله شخصًا يعني أنه محدود بالمكان والزمان، بينما إذا ذكر كروح، فإن مخاطبته تُصبح كمخاطبة الأرواح القديمة. وقد أشار سبينوزا Spinoza إلى أنّ الإنسان لا يكتفي بالعقل، لأنّ لديه شيء مهم جداً هو الإحساس، فإحساس الإنسان أقوى من العقل. لذا، وعندما رجعنا إلى العلمنة المؤمنة، قلنا أنّ الإنسان يؤمن بإحساسه لا بعقله. فالإحساس هو الذي يُجسّد الله، الذي هو القوة الكامنة في الإنسان الآخر. وهكذا، حين يحبُّ

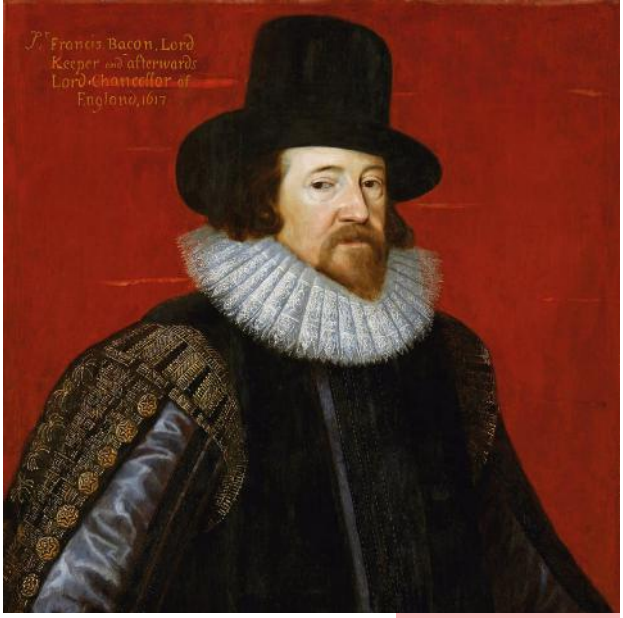

Francis Bacon

الإنسان إنسانًا آخر بصدقٍ نابع من داخله، يكون قد اكتشف الله في ذاته من خلال الآخر. ومن هنا تتبلور فكرة الحب، والأمر أشبه بفكرة «المِرآة»: حيث إذا نظر الإنسان في المرآة، فلا يكون لكي يرى نفسه فقط، بل ينظر فيها أيضاً لكي يرى كيف يراه الآخرون. فالمرآة هي عيون الآخرين، فعندما تنظر إليها ترى نفسك من خلال عيون الآخرين فتجد حسّ الألوهة فيك. المسيح الذي يرمز إلى الحب، ليس كشخص، بل كرمز للحب، هذا هو الحب الذي هو محور الإيمان، أما خارج ذلك، تصبح الأمور عبارة عن حسابات عقلية، اجتماعية، طبيعية في الكون.

الإنسان مركب من خلايا تضعف وتسقط وتموت، فكما كتب الكاتب الشهير فرانسيس بيكون Francis Bacon، من أن الإنسان مضاف إلى الطبيعة، أي أننا نحن جزء من الطبيعة، وما يصيب الطبيعة يصيبنا كبشر، ولا علاقة لله في ذلك. الله هو الحب الذي ينبض في داخلنا. والعلمنة بالنسبة لنا هي «كل الإنسان» أي أنّ كل فكر ومشاعر الإنسان هي علمانية خاصة به. ويأتي من يقول لنا أنّ هذا إلحاد. كلا، وهو ليس بإلحاد، فالإلحاد هو الذي ينفي الله في حياتك، فما أقوله لك أنّ الله هو الحب، والحب لم يخلقك، الحب موجود فيك. يقول المسيح «ملكوت الله في داخلكم»، فبالنسبة لنا لا مكان مقدسًا، الكنيسة غير مقدّسة، والمذبح ليس مقدّسًا، والصليب والكتاب غير مقدّسين، ما من مُقدّس غير الإنسان. حتى الكاهن عندما يصعد إلى المذبح في الكنيسة، ليست الكنيسة والمذبح هما الذين يقدّسان الكاهن، بل الكاهن الإنسان هو الذي يقدّس المذبح ويقدّس الكنيسة. إذن، العلمانية هي تحرر الإنسان من كل هذه القشريات حتى يصل إلى الينبوع الذي في داخله ليكتشف ذاته. قال سقراط Socrates: «إعرف نفسك». ونحن نقول: إشعر بنفسك واشعر بحبك ترى الألوهة فيك.

ما هي نظرتك لتاريخ المواجهة بين السلطة الدينية والعلمانيين في أوروبا؟ وهل نعيش زمن «العصور الوسطى» اليوم في منطقتنا؟

كان الصّراع بين المؤسسة الدينيّة والمؤسسة المدنيّة موجودًا قبل المسيحيّة بحوالي ألفي وأربعماية سنة. أما المسيح، فهو لم يُقِم أي سلطة ولا مؤسسة. أما ما حطّم المسيحيّة وقلَبها فهو الملك قسطنطين Constantine في القرن الرابع ميلادي، هذا الملك المتوحش الذي كانت أمه متأثرة بالمسيحية والتي أتت إلى أرض فلسطين ونبشت وأخرجت الصليب وأعطته إيّاه، فظنَّ أنه بهذا الصليب سوف ينتصر على الأعداء. وقد قام قسطنطين Constantine بالتأسيس للشعبوية الدينية المسيحية للناس البسطاء، فتصوّر هؤلاء أن عليهم القتال من أجل المسيح، وهو الذي غاب قبل أربعماية سنة، فقاتلوا باسم المسيح، وأصبحت المسيحيّة في خبر كان، وما عاد لها علاقة بالمسيحية الحقيقية القديمة، بل تحوّلت إلى سلطة سياسية بكل ما للكلمة من معنى، حيث وضع قسطنطين Constantine التاج للبابا، وأطلق عليه لقب ملك الملوك. أما اليوم، برأيي، فلا سلطة للكنيسة. في القرون الوسطى كانوا باسم الكنيسة يقومون بالذبح وبحرق العذارى تحت شعار أنهن مدنسات من الشيطان ويبيعون صكوك الغفران في السماء، ولكن هذه الأمور لم تعد موجودة اليوم. عندما سقطت أبواب الباستيل Bastille في فرنسا سقطت معها هذه السلطة.

الدكتور ميشال سبع

من اللقاء مع الدكتور ميشال سبع

أما لبنان، فهو لم يكن يومًا دولة، بل كان عبارة عن إمارة لأمير، ثم اعتبره الفرنسيون جزءًا منهم، كما فعل العثمانيون قبلهم، فقسّموه على أجزاء، لكل عائلة حصّة منها. لم يكن لبنان يومًا دولة، ونحن لم نحصل على الاستقلال، بل على حكم ذاتي وإداري. لذلك، فالدول الأجنبية حاولت أن تفرض وجودها من خلال وسيلة واحدة ألا وهي الأديان. لذا، نحن لا نعيش القرون الوسطى ولا سلطة للكنيسة اليوم في لبنان كما أن سلطة الدين لم تعد مسيطرة حتى في الدول التي كانت تعتبر واجهة لدين معين، كالسعودية مثلاً، التي أصبحت منفتحة أكثر من أي وقت مضى، وأصبحنا نرى مظاهر الحريّة الدينية والمعتقدات فيها كما لم نرَ من قبل، ولكن الصحيح هو أن هنالك سلطة سياسية تختبئ وراء السلطة الدينية وتُسَيِّرُها بالاتجاهات التي تريد.

الإله الفرعوني آمون

هل الإيمان، برأيك، بالله يمكن أن يُقَرِّب الإنسان من العلمانية؟

كل علماني حرٌّ في تشخيص الله. إذا أردت اليوم أن أعتبر أن الله هو شخص خارق، أو هو الذي خلق الكون من العدم، أو هو رفيقي. أو إذا أردت أن أعتبره رب إبراهيم، هذا لا يعني شيئًا. الإنسان يؤمن بما يشعر به، هذه هي العلمانية. العلمنة لا علاقة لها بما يؤمن به الإنسان. ولتوضيح الفكرة، في القديم، كان الناس يعبدون الأصنام والنار والنبات والشجر. ومثلاً جاء أحد الفراعنة في مصر، وبغية أن يفرض سلطته، أزاح الإله آمون Amun ولبس كنيته، ليفرض نفسه على بقيّة الممالك. فمع وجود إله واحد كرّس استعمار باقي الممالك. إلغاء الآلهة كان سيطرة على بلاد واسعة، وإلغاءً لمعتقدات شعوب لمصلحة فرعون يلبس ثوب الله ويدَّعي أنه الله وأنه يمتلك الحقيقة.

لماذا لا يمكن أن يكون لي إلهي؟ أليس المهم أن أؤمن؟ ما دخلك إن أردت أن أؤمن بإله غير إلهك؟ هذه حريتي. مثلاً، إذا أحببت امرأة، ووجدها شخص آخر بأنها غير جيدة، ما علاقته بذلك؟ أنا أحبها، وأنا حرّ في ذلك، إنه شأني. وما دام الإنسان مُتغيرًا ومُتبدلاً، فهو حر بإيمانه. أنا أقول بأنّ الإنسان حرٌّ بثلاث: بما يُفكّر، بما يأكل، وبما يحب.

ما هي، برأيك، الأسس لبناء دولة علمانية؟

نحن اليوم في مجتمعنا نتربّى على مفهوم ديني خاطئ مليء بالأساطير والعادات والتقاليد، لقد شهدتُ كثيرًا من الخلافات بين أمّهات وآباء خلال تعميد أولادهم وذلك فقط لأسباب سطحيّة، مثل، مَن سيحمل الطفل بعد تعميده! ألا تعتبر تلك سخافة في مكان يُعتبر مقدّسًا بحسب معتقد من دخلوه؟ الأمر مُعقّد في لبنان. نحن اليوم لا نحلم بدولة مدنيّة حالياً، نحن نحلم أن يكون هناك أشخاص مؤمنين بالقضية العلمانية يُقْدِمون على تأسيس مدارس مثل مدرسة بطرس البستاني الذي افتتح مدرسة في العام ١٨٦٣، وسمّاها «المدرسة الوطنية». وهو من قال: «الدين لله والوطن للجميع». إن لم يكن لدينا مدارس من هذا النوع لا أمل للبنان.

أتجد المحور الأساسي لبناء دولة علمانية هو التربية المدنية؟

طبعاً، التربية المدنية هي الأساس، يجب أن يوضع تربويون علمانيون، ليُعلّموا الأولاد كيف يرون في أنفسهم قيمهم الإنسانية. لا يقال أنا مسيحي لبناني أو أنا مسلم لبناني، يجب أن نصل إلى كلمة أنا إنسان لبناني. في وقت من الأوقات، كنت مسؤولاً عن ملف الانحراف في لبنان في وزارة الشؤون الاجتماعية ومثلته في جامعة الدول العربية، وقد اكتشفت أنه لدينا مشكلة ألا وهي مشكلة المدرسة والأهل والبيت. لا يكفي أن تُعلّم الولد في المدرسة دون أن يقوم الأهل أيضاً بدورهم في تعليمه على أسس إنسانيّة. بمعنى آخر، إذا لم يُقرر الأهل تغيير أفكارهم وتعليم أولادهم أفكارًا تجعل منهم مواطنين وإنسانيين، فلن ينجح الأمر. لذلك، المسار صعب وطويل.

المعمودية

كان لدي تجربة مع الشيخ ماهر حمود في صيدا، حيث كنت أنزل مع المطران سليم غزال إلى الثانوية وندخل الصف، أنا وحمود، ونقوم بتعليم ديني مشترك مسيحي إسلامي، فيطرح التلاميذ أسئلتهم ونحن نجيب عليها. أنا أقترح أن تستبدل مادة الدين بمادة التربية الوطنية. ولا أقصد هنا مادة التربية الوطنية التي تحكي عن الوطن والأخلاق الوطنية الممزوجة بالمفاهيم الدينية، بل التي تتحدث عن كيفية التعامل مع الآخر، كيف تقبل الآخر، كيف تحترم الآخر، هذا هو الأساس. عندما كنت أُدرِّس في المدرسة البطريركية، كنت أُشغِّل الدبكة في الفرصة الأولى للتلاميذ، وكانت تقام حلقات دبكة في الساحة، شباب وبنات، صغارًا وكبارًا. ولم يكن هناك أي مشكلة. ولكن في آخر سنوات، أصبح هناك تضييق حيث أصبح بعض الشباب يتمنعون عن إمساك أيدي الفتيات. حاولت كسر هذا السلوك لدى مشاركة فتيات فرنسيات من جمعية فرنسية الطلاب بحلقات الدبكة. فخجل الشباب وشاركوا الفتيات في الدبكة. وأذكر جيدًا، أنّه خلال شهر، بين أذار ونيسان، أصبح كل الشباب والفتيات يمسكون أيدي بعضهم خلال الدبكة. لما لا تمسك يد الفتاة؟ هل هي مدنّسة؟ إنها كالملاك. لما تحكم عليها بالتدنيس؟ لا يعقل ذلك.

إذا ما عاد الإنسان لنفسه يكتشف إلهه في داخله، يكتشف حبّه للآخر في داخله. أحبّت ابنتي شابًا في عمر الرابعة عشر، اسمه محمد. أحببتُ هذا الشاب، وكان أعز أصدقائها عليّ. وقد ارتاحت مدى، ابنتي، لأنها كانت تظن حسب قول أصدقائها أنني لن أقبل كوني خوري. ولكن عندما زارته في منزله، قاطعها أهله لأنها مسيحية. لاحقًا تركته لأنه لم يستطع تخطي قرار عائلته كي يبنيا علاقة زوجيّة سويًا، مع أنني كنت أتمنّى أن يكملا حياتهما معًا. هذه مشكلة كبيرة.

ما هي أبرز النقاط التي يجب أن نعمل عليها للحد من الانقسامات الطائفية؟

ليس هناك انقسام طائفي، هناك انقسام سياسي، لا يوجد طوائف، تكفي كلمة «إلهنا وإلهكم واحد»، يعني ليس هناك من خلاف في العمق، الخلاف دائماً هو في السلطة. ولرجال الدين دورٌ بارز في الحد من ذلك. ولكن بالدرجة الأولى على رجل الدين أن يتحرر ماديًا. أن يكون لديه ما يستند عليه ليؤمِّن لنفسه دخلاً ماليًا.

ما الفرق بين الإيمان والدين؟

الدين مُركّب على مجموعة طقوس وعادات وتقاليد ومفاهيم، أما الإيمان فهو هذا الشعور الداخلي الذي تكلم عنه الفارابي أو الغزالي وقال أنه كـ «نور ينبثق من داخل الصدى». الإيمان هو هذا الشعور الداخلي الذي يرى كل شيء جميلاً، كل شيء محبًا. هذا هو الإيمان الصافي. اليوم، بالنسبة لي، لا يمكن للإنسان أن يكون متدينًا ومؤمنًا في الآن معاً. لأن الدين يبتعد عن الإيمان، يُدخلك في طقوس تضيع بها عن إيمانك الداخلي. أنا غير مُتديّن بهذا المعنى، ولكنني مؤمن للعظم. وهذا الكلام يأتي بعد 45 سنة من ممارسة هذه الطقوس. كنت في المعمودية، عندما أحمل الولد وأضعه بين يديّ والده وأضع عليه الزيت المقدس، أقول «أطرد الشر الكامن في قلبه، أطرد الشيطان». كيف لهذا الطفل الصغير أن يحمل في داخله شيطانًا؟ ليس هناك منطق في ذلك. عند الوفاة، عندما يقولون «الله يرحمه»؟ هل فعل خطيئة؟ لما تحكم عليه دون معرفة؟ لدينا ثلاثة شروط لمفهوم الخطيئة في اللاهوت العقائدي: إرادة كاملة، حرية كاملة، وضرر كبير للآخر. لذا، قاموا في كنائسنا بإلغاء كراسي الاعتراف. لقد كنت خوري في الأشرفية، كان هناك هيكل صغير يعترف الناس بجانبه. أتت إمرأة كبيرة في السن، وسمعتها تبكي، فنزلتُ وأخذتها بيدها وسألتها عن سبب بكائها، كان هناك أناس في الكنيسة يشاهدون ما يحصل، فقالت لي: «إنّ ابني كان مسافرًا إلى الخليج، وأتى لزيارتي فحضّرت له اللحم النيء وقد أكلت منه، وإذ بي أتفاجأ أنه نهار الجمعة، وأنا لا آكل الدهون في هذا النهار، لقد ارتكبت خطيئة!». فمسحتُ دموعها وأخبرتها أن لا بأس بذلك، وطمأنتها أن لا خطيئة عليها وأعطيتها بعض الكلمات لتقولها بعد أن أصرّت على أخذ جزاء. بعد أسبوعين من تلك الحادثة، تكرّر نفس المشهد، ولكن هذه المرة

المطران سليم غزال

بسبب آخر، أخبرتني أنها قامت بالسّب، قالت «إن شاء الله موت» وأنّ هذا الفعل كان بسبب أولاد إبنها الذين أتعبوها. فأخبرتها أنها امرأة جيدة تضحّي من أجل أولادها، وأن هذا الفعل ليس بخطيئة. في المرة الثالثة وجدتها تبكي أيضًا في نفس المكان، فما كان مني إلا أن قلت لها من بعيد، إن كنت قد أتيت بفعل عادي وتتهمين نفسك بالخطيئة فلا تأتي إليّ. هي تحكم على نفسها وتعيش عقدة الذنب بسبب مفاهيم وطقوس دينية تربّت عليها. إذن، مجتمعنا يتغير عندما تتغير جذوره.

سوف ننتقل معك إلى سؤال شخصي: نودُّ أن نعرف أكثر لماذا قرّر ميشال سبع أن يكون كاهنًا؟

في صباي، أغرمت باليوغا وبالبوذية. تركت بيت أهلي عندما كنت في الثامنة عشرة من عمري، وذهبت إلى منطقة صحراوية خارج حلب في سوريا. قضيت هناك أربعين يومًا، لا آكل ولا أشرب سوى لبن العنزة. كنت أجلس لأراقب الشمس خاصة عند المغيب. أُغرمت بفلسفة فيتاغور الذي يقول أن النجوم تغنّي. كنت أحلم في ذلك الوقت أن أكون ناسكًا. بعدها، عندما عدت، دخلت الجامعة ودرست الهندسة الزراعية، قسم الأرصاد الجوية. ثمّ التقيتُ بالخوري ريمون أبو جودي الذي أصبح لاحقًا نائبًا للبطريرك صفير في لبنان، فتحدّثنا وزُرته لاحقًا في قرنة شهوان، حيث أعطاني ساعات في الفلسفة العربية في مدرسة «السان جوزيف». وأنا هناك، وبالصدفة، قابلت الأب أثناثيوس الحاج الذي كان مُكلّفًا بمسؤولية بيت شباب للمعاقين، ونمَت علاقة قوية بيننا. ثم أرسلني، وكنت في ذلك الوقت في أول العشرينيات من عمري، إلى دير سيدة طاميش، حيث تعرّفت هناك على راهب عجوز اسمه الأخ حنا، وصرتُ أزوره كل صباح، وأُرافقه يوميًا في مسيره من الدير إلى السهلة. وأذكر أنه كان كل مرّة يقف في السهلة أمام تمثال للسان تيريز، فيركع أمامه، ويبدأ بتقبيل التمثال والبكاء بحرقة، ما كان يجعلني أطرح على نفسي، أمام هذا المشهد، السؤال: هل كان يعشق التمثال حتى كان يبكي بهذا الصدق وهذه المشاعر عنده؟... لاحقًا، حصل لقاءٌ بين رئيس الدير والمطران سليم غزال، وكان لا يزال كاهنًا، فأخبره عني، فضمّني غزال إلى سنتر في دار العناية في شرق صيدا، وهناك عايشت كاهنين آخرين أثّرا بي، هما البطريرك لحام الذي كان أستاذي هناك، والأب سكاف الذي كان يُعلّمنا اللاهوت الأدبي. ومن خلال غزال انضممت إلى الجامعة اللبنانية حيث درست علم النفس، وتعرّفت من خلال الراهبة أوديل سماحة على المطران غريغوار حداد. ونشأت بيننا علاقة أبويّة بنويّة، استمرّت إلى أن أغمض عينيه.

حدِّثنا أكثر عن علاقتك بالمطران غريغوار حداد، وعن مجلة «آفاق»؟

لقد تعرّفتُ على المطران غريغوار حداد، عندما كانت محاولات التضييق عليه في أوجّها. وكان حينها مطرانًا لبيروت. كان غريغوار حداد مُتجردًا من المال، لم يقصده أحد يومًا وردَّه خائبًا. هو الذي لم يكن لديه حتى في جيبه أحيانًا أجرة السرفيس. بعد ثلاثة أشهر من تعيينه مطرانًا، زارته امرأة كان ابنها يحتاج لعملية في المستشفى، ولم تكن تملك المال لمعالجته. والمعروف أن المطارنة يحتفظون ببعض المال للناس الذين يقصدونهم. ولم يكن لديه من مال حينها. فأخرج الخاتم من إصبعه وأعطاها إياه لتبيعه وتدفع ثمن العملية.

لقد ساهم بولس الخوري في مسار غريغوار حداد الفكري، والخوري هو أستاذ الفلسفة الألمانية واللاهوت الألماني، وكان كاهنًا سابقًا. شارك غريغوار أفكار بولس الخوري، وقدّمها للناس بلغة لبنانية بسيطة غير معقّدة مثل الخوري. لم يكن بولس الخوري يكتب أفكاره باللغة العربية، فكان يترجمها له الدكتور جيروم شاهين في مجلة «آفاق». سبّب الشعار الذي رفعه غريغوار حداد «كل إنسان، وكل الإنسان» انزعاج الكنيسة، وأضيف سبب إضافي آخر لحق به، هو كتابات حداد في مجلة «آفاق»، خصوصًا في العدد الأول، الذي حكى فيه غريغوار عن النقد الديني، هل النقد الديني مسموح أو ليس مسموحًا؟ فشعروا أن كراسيهم التي يجلسون عليها قد اهتزت. كتب غريغوار فقط أربع مقالات من أصل 64 عددًا في مجلة آفاق، وهذه الأربع مقالات كانت كافية لجعله خارج المطرانية والأبرشية. أيضًا، مُنعَ بولس الخوري من تعليم الفلسفة في كل المدارس المسيحية، وكذلك جيروم شاهين الذي عانى في آخر أيامه حيث كان يذهب من جامعة إلى جامعة ليستطيع

الأب أثناثيوس الحاج

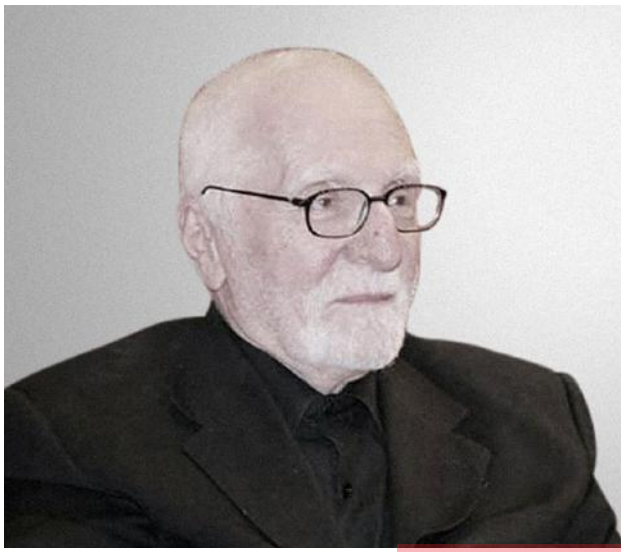

المطران غريغوار حداد

البابا فرانسيس

التعليم مع أنه لم يحكم عليه من مجلس الأساقفة كما حُكم عليّ، لقد مُنعتُ أنا من كتابة اسمي في مقالاتي حتى وصلت إلى درجة أن أستعمل اسم «وردة نخلة» حين أكتب مقالاتي، وبعد ذلك لم تعد الأمور تهمني. كنت بحاجة إلى المال بدوري، فعملت في الجامعة اللبنانية كأستاذ، كما كتبت كصحافي في جريدة السفير لمدة 27 عامًا. وكتبت لجريدة النهار أيضًا، وللأسبوع العربي ولمجلة الفكر ومجلة المعرفة. كما كنت أكتب مقالات للخارج، وقمت بأبحاث بالأنثروبولوجيا للمغرب العربي وغيره، وعلّمت في جامعات خاصة. لقد حُوصِرنا وحُورِبنا كثيراً.

ما رأيك بالبابا الراحل فرانسيس Pope Francis وبالبابا الجديد لاون الرابع عشر Pope Leo XIV؟

البابا فرنسيس كان إنسانًا صادقًا ومخلصًا في رسالته المسيحيّة. لقد قيّدَته البابوية، ولكنه كشخص كان يسير درب المسيح وتصرّف على هذا الأساس. لقد دخل إلى الرئيس الأفريقي وقبّل قدميه اعتذارًا منه عن كل الاضطهادات المسيحية. هذا الفعل لا يفعله إلا مسيحي. بالنسبة لي، كان البابا فرانسيس رائعًا جدًّا. أما البابا الجديد لاون فلا نستطيع أن نحكم عليه بعد، لكنهم يقولون أنه يشبه من سبقه في توجهاته. في جميع الأحوال، بالنسبة لي، إنّ أصغر ناسك على رأس الجبل، مُقدسٌ أكثر من كل الكنائس الموجودة، حتى لو كان أُمّيًا لا يعرف القراءة ولا الكتابة. كان هناك على طريق حلب راهب وناسك اسمه سمعان العامودي، كان يريد أن يبتعد عن الناس، فقام ببناء عامود من الحجارة وجلس عليه، وكان يرفعه شيئًا فشيئًا. عندما عرف به أحد الأمراء طلب منه القدوم إلى القصر، لكن سمعان العامودي اعتذر منه وأخبره بأنه لا يستطيع ترك العامود، فأرسل له الأمير خبرًا مضمونهُ: هل تعرف أنني استطيع أن أسجنك؟ فضحك سمعان من كلامه، فهو في الأصل حابسٌ نفسه فوق العامود، فما الفرق؟! بعد أن توفي سمعان، أنشأوا له كنيسة كبيرة هي الأهم في الشرق، تهدمت لاحقًا، وبقي منها بعض الجدران، غير أنها بقيت مميّزة لأنها بُنيت بشكل غريب عجيب. هذا الشخص مثلاً هو أعلى من أصحاب المراكز الدينيّة بالنسبة لي.

ما هي أهم الكتب التي تأثرت بها؟

أكثر قراءاتي كانت في الفلسفة الألمانيّة والفرنسيّة. أما أهم كتاب قرأته فكان كتاب «الغصن الذهبي Golden bough» للكاتب جايمز جورج فريزر James Georges Frazer. وهذا الكتاب عبارة عن أربعة عشر مجلدًا جرى اختصارها في كتاب واحد. وهو برأيي كتابٌ يُقدِّس الإنسان.

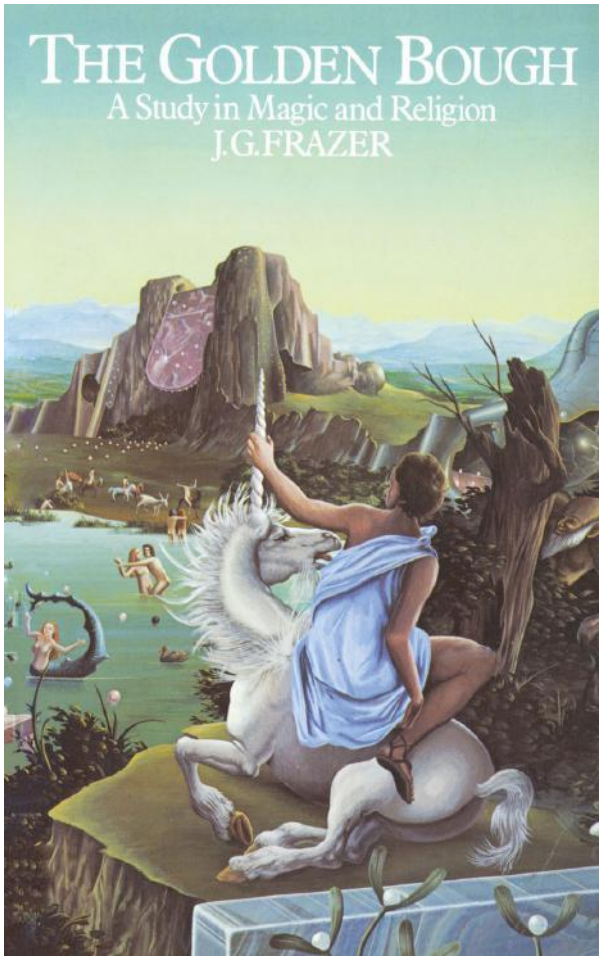

سؤال أخير: ما رسالتك لتيار المجتمع المدني وللشبان والشابات العلمانيين؟

برأيي، يجب العمل على فكرة الحب الذي يجب أن تتحرر من المعيقات، كل أنواع المعيقات، كل معيق للحب بين شخصين بسبب الدين يجب أن يتخطوه، بسبب العمر، بسبب الثقافة، حتى بسبب الجنس، يجب أن يتخطوه. يجب التحرر من كل شيء. الإنسان هو المقدس. المسيحية تقول «خلق الإنسان على صورته ومثاله»، والإسلام يقول «خلق الإنسان في أحسن تقويم». ماذا لو بعد فترة من الزمن قاموا بأبحاث عبر الذكاء الاصطناعي وتم اكتشاف أن الكتب ليست أصلية، ماذا سيحدث؟ أول صفحات من الإنجيل اكتشفوها في سينا، تصوروا أن الفاتيكان بسطت يدها على الموضوع بعد أن أرسلت بعثة إلى هناك، وقد منعت هذه البعثة نشر أي صحيفة إلا بعد أن يسمح الفاتيكان بذلك. ما نقرأه اليوم يمكن أن يكون فيه شك، من يستطيع أن يجزم بأن ما هو مكتوب صحيح؟ أما أخبار اليهود، من يستطيع أن يجزم أنها صحيحة؟ ما معنى الكتاب إن لم يكن المحتوى هو الأساس؟ وإذا لم يمارَس المحتوى. بالتالي، أكرر، الإنسان هو المقدّس، ويجب العمل على فكرة الحب، أي محبة الإنسان، كل إنسان، وكل الإنسان.

أسباب تجذّر النظام الطائفي في لبنان

إعداد أديب محفوض

بعد أن سادت الاقطاعيّة والحزبيّة في المجتمع اللبناني، في ظل نظام الإمارة، الذي امتدّ من العام 1516 حتى العام 1842، ظهرت الملامح الأولى للطائفيّة في هذا البلد مع نظام القائمقاميتيّن، الذي بُني على خلفيّة الفتنة الأولى في العام 1840، حيث تم تقسيم المناطق على أساس طائفيّ، بناءً على اقتراح الأمير ميترنخ رئيس وزراء النمسا، فقُسِّم لبنان إلى منطقتين إداريتين، شمالية يتولى إدارتها قائمقام ماروني، وجنوبية يتولاها درزي، ودعمت كل من فرنسا وبريطانيا ذلك، وعليه، عُيّن في العام 1843 حيدر أبي اللمع قائمقام على المسيحيين، وأحمد أرسلان على الدروز، وكان هذا التقسيم الجغرافي الأول للبنان، واعتبر طريق بيروت-دمشق الفاصل بين شطري لبنان، شماليّ قطنه المسيحيّون وجنوبيّ سكنه الدروز. ثُمّ ما لبثت النزاعات الطائفيّة أن تُرجمت عُنفاً في العام 1860، حيثُ أدّت هذه النزاعات والأعمال العنفيّة إلى قيام نظام المتصرّفيّة، ليؤسّس لمسار حُكم طائفيّ ذات نزعات تقسيميّة انطلق منذ ذلك الحين، ولم ينته حتّى أيّامنا هذه، يحمل معه المسببات المولّدة لصدامات وحروبٍ صغيرةٍ أحيانًا، وكبيرة أحيانًا أخرى، تُغذّيها عوامل الطائفيّة والتبعيّة للخارج على مستوى الزعامات والطوائف، قبل أي أمرٍ آخر.

المتصرفيّتين

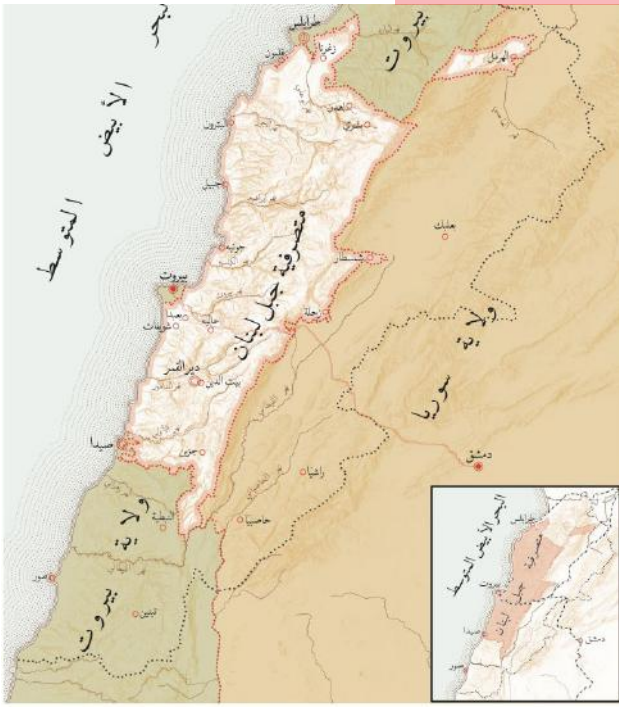

إلّا أنّ التكريس السياسي لتقسيم العام 1843، ترسّخ بعد فتنة عام 1860 الدمويّة، وبداية تطبيق نظام المتصرفيّة، حيثُ تمّ الاتفاق على «النظام الأساسي لجبل لبنان» في 9 حزيران عام 1861، والذي عُرِف لاحقًا ب»نظام المتصرّفيّة»، حيث قُسّم لبنان إلى 6 أقضية و40 ناحية، يحكم المتصرفية مسيحي يعاونه مجلس يتألف من 12 عضوًا، يمثلون بالتساوي الطوائف اللبنانية الست: الموارنة والدروز والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والسنة والشيعة، وانتقل الحال إلى تكريس أكثر لحكم «المحاصصة» عام 1864، حيث جرى اعتماد تقسيم للممثلين على الطوائف يَمنح خمسة أعضاء للموارنة وثلاثة للدروز واثنين للأرثوذكس وواحد للكاثوليك وواحد للسنة وواحد للشيعة. وأصبح يحكم كل قضاء حاكم من المذهب الأكثر عددًا، ومثل ذلك في النواحي. وانتقلت المحاصصة إلى القضاء أيضًا، إذ تم تشكيل مجلس محاكمة كبير يتألف من ستّة حكام، ينتخبهم المتصرّف من أبناء الطوائف الست في الجبل. فيكون نظام المتصرّفية أوّل نظام سياسي يكرّس توزيع المواقع السياسيّة على أسس طائفيّة، بصورةٍ شرعيّة، مستمرًّا من العام 1861 حتّى العام 1915. ليكون أساس البنيان الطائفي للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي اللبناني، في المراحل التي تلي. فتؤسّس لنظام سياسي متين وقوي، يقوم على أسسٍ ومرتكزات، وكذلك على تناقضات، منها ما يُفترض أن يظهر كعوامل إضعاف لهكذا نظام، لتُثبت توالي السنوات والمحن، قدرة هذا النظام الهجين، على تسخير كل مَواطن القوّة والوهن في هذا البلد لمصلحته.

وفي محاولةٍ منّا لرصد الأسباب والعوامل التي جعلت هذا النظام عصيًّا على السقوط والانهيار، بالرغم من كل الأزمات والحروب التي جابهها البلد ونظامه، وباعتبار أنّ حصر تلك الأسباب والعوامل، وفي جميع المجالات السياسيّة والدينيّة والاجتماعيّة والاقتصادية والثقافيّة والتربويّة، أمر يحتاج إلى بحثٍ مطوّلٍ لا تتسع له مساحة هذه الأوراق القليلة. لذا، نوردُ بعضًا مما نراه مؤثّرًا في هذا المجال:

1. رُسوخ الوعي الطائفي لدى اللبنانيين بسبب ارتباطه بالهويّة الإيمانية والتربية الدينيّة في البيت والمدرسة، وكذلك رسوخه في الحياة العامة، بسبب تحكّمه بمختلف جوانب حياة المواطنين والمواطنات، من التعليم إلى العمل والوظيفة والارتقاء الاجتماعي والتمثيل السياسي والأحوال الشخصية وغيرها من جوانب الحياة.

2. الدور الذي أدّاه الانتداب الفرنسي في بناء وترسيخ وحماية النظام الطائفي، حيثُ أُلغيَ نظام المتصرفيّة مع انتهاء الحرب العالميّة الأولى، وتمّ إخضاع لبنان للانتداب الفرنسي، فعَيّنت دولة الانتداب

مفوّضاً ساميًا فرنسيًّا على لبنان في العام 1920، في ظل الانقسام الحاد بين المسلمين والمسيحيين من قيام الكيان اللبناني المستقل، كما عَيّنت لجنة إدارية لها سلطات استشارية مؤلفة من 17 عضواً، عشرة مسيحيين وسبعة مسلمين. وبعد إعلان دولة لبنان الكبير في 31 آب من العام 1920، استبدلت سلطة الانتداب اللجنة الإدارية بمجلس تمثيلي منتخب، وذلك في العام 1922، فتمّ تكريس التمثيل الطائفي في هذا المجلس المُكوّن من ثلاثين نائبًا، حيث حصلت الطوائف المسيحية على 17 مقعدًا، ونال المسلمون 13 مقعدًا.

3. استفادت زعامات النظام السياسي الطائفيّ، من التأسيس الذي جمع بين طوائف دينيّةٍ لا تجمعها الثقافة ولا العقائد ولا المصالح المشتركة، والتي اضطرّت إلى التعامل مع بعضها بعد انتهاء الانتداب الفرنسي، من دون ضابط إيقاع مباشر. ما أدّى إلى تغلغل الخوف في صفوف أتباع كلٍّ منها، وبالتالي ولادة شعور جماعي بالخوف الذي يحتاج إلى من يُبدّده، والذي لن يكون سوى زعيم الطائفة، الشريك في النظام السياسيّ، هذا النظام الذي بقي على حاله من حيث المضمون، وإن تغيّر في الشكل مع مرور الحِقب الزمنيّة وتوالي الوقائع والأحداث والمحن. فقد بقي النظام السياسي اللبناني بمثابة نظام تجمّع الزعامات الطائفيّة، بامتداداته الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة والتعليميّة، والتي تجسّدت بمؤسسات كبُرت وترسّخت وتوسّعت، إلا أنها لم تخرج يومًا عن مسارات النظام الذين تصالحوا وتخاصموا وتعاركوا على كل شيء، إلا على أصل وضمانة وجودهم: «الطبيعة الطائفيّة للنظام».

4. من مرتكزات القوّة التي تستند إليها الزعامات السياسيّة الطائفيّة، البنية الطائفيّة للمجتمع اللبناني، إذ إن الانتماء إلى الطائفة يُعبّر عن عصبية سياسية أكثر مما هو عصبية دينية ومذهبية، والعصبية السياسية هذه لا تنطلق من خيار إرادي وواعي ورؤية سياسيّة وطنية لدى الفرد تتجاوز حدود الطائفة، إنما على أساس الانتماء بحكم المولد إلى هذه الجماعة أو تلك، والتعصّب لها. وهذه البنية الطائفيّة تكرست في بنية حقوقية، فتكونت الدولة اللبنانية من طوائف متعددة في إطار فيدرالية طوائف، وغدت الطوائف كيانات حقوقية إضافة إلى كونها كيانات اجتماعية – سياسية . فللطائفة في لبنان شخصية قانونية معترف بها رسميًا. وهي تنظم على أساس قواعد حقوقية تشكل جزءًا من التشريع اللبناني. وقد منحت هذه القواعد الطوائف استقلالاً ذاتيًا بالنسبة إلى شؤونها وأوقافها ومؤسساتها الخيرية والأحوال الشخصية والإرث عند الطوائف الاسلامية. كما أعطت القوانين الصادرة عن المشترع رؤساء الطوائف صلاحية تمثيلها لدى السلطات العامة ومنحت

جنود فرنسيون يدخلون لبنان عام 1918 ليفرضوا الانتداب

مجالسها صلاحية الدفاع عن حقوقها والمحافظة على مصالحها، وسلطة إصدار التشريعات المتعلقة بقضايا الطائفة الخاصة وتعديل التشريعات التي تنظمها والصادرة عن المشترع. فللطائفة هيئات تتولى التشريع والتنفيذ بما يختص بشؤون الطائفة ولها هيئة قضائية تصدر الأحكام في الأحوال الشخصية ولدى الطوائف الإسلامية في قضايا الإرث أيضًا والمرجعية العليا للطوائف في هذه الشؤون خارج حدود الدولة اللبنانية.

5. تغليب الانتماء الطائفي على الانتماء الوطني الذي يُفترض أن يُعبّر عنه بالانتماء إلى الدولة بمؤسساتها وكل ما ينتج عن فكرة الانتماء هذه، حيث لجأت الزعامات والمؤسسات الطائفيّة دائمًا الى التعبير عن نفسها باعتبارها الضامن لحقوق أتباعها، والقادر على انتزاع حقوقهم المهدورة، ليس فقط من باقي الطوائف، بل من الدولة التي بات التعامل معها وكأنها المموّل أو الميسّر الاقتصادي لشؤون الطوائف من خلال الزعامات الطائفيّة والدينيّة، لتقتصر وظيفة الحكومات على توزيع مغانم الدولة بين زعاماتها الطائفيّة.

6. إن تبعيّة الحكّام اللبنانيين للخارج ليست حديثة العهد، فلم يكن سببها خروج المستعمر الفرنسي من البلاد التي، ولمجمل الأسباب الطائفيّة الواردة أعلاه، لم تكن لتُدار من دون ضابط إيقاع، تتغيّر جنسيته بين مرحلةٍ وأخرى، دون أن تتغيّر وظيفته. ابتداءً من القرن التاسع عشر، عندما تدخّلت فرنسا لمصلحة الموارنة وبريطانيا لمصلحة الدروز، حيث كان المشروع الغربي الأوروبي يحاول إحداث فراغات في المنطقة، تمهّد له الدخول فيها بغرض إضعاف السلطنة العثمانية.

7. الخارج الذي كان ولا زال الحامي والضامن لمكوّنات السلطة السياسيّة الطائفيّة، والتي قوّى بعضها على الآخر ودفعها إلى التقاتل والتناحر حينًا، وجمع بينها وألزمها بالتوافق على أسسٍ معيّنةٍ لإدارة شؤون البلاد والنظام معظم الأحيان، كان الحامي الأوّل للنظام الطائفي، الذي يُمكن أن يؤدي انهياره إلى خسارة هذا الخارج لامتيازاته وتأثيره وسلطته على الزعامات الطائفيّة، فيما لو سقط النظام الطائفي أمام توجّهات نقيضة له، يساريّةً أو قوميّةً أو بالعموم علمانيّةً، رفعت لواء إسقاط النظام الطائفي وإسقاط كل موروثات السلطنة العثمانية ونظام المتصرفيّة والانتداب الفرنسي.

8. لا يُمكن تجاهل دور الهجرة، لا سيّما من بينها هجرة الشباب وأصحاب الكفاءات، في خدمة النظام السياسي الطائفي، الذي كان المسبّب الأوّل لهذه الهجرة، باعتماده اقتصادًا ريعيًا غير منتج، وتشجيعه، بل ودفعه الشباب إلى الهجرة، التي أمّنت له المداخيل الوفيرة لبسط نفوذه، إن من جهة تمويل الدولة التي سوف تترجم تمويلاً للزعامات الطائفيّة، أو لجهة استفادة الزعامات الطائفية من الإمكانات الضخمة للمغتربين في مختلف أقطار العالم، الذين حافظوا بمعظمهم على ولاءاتهم الطائفيّة في مغترباتهم، لتمويل مشاريع أقطاب النظام، ومؤسساتهم، وجمعياتهم، التي، وإلى جانب الغنائم المسحوبة من الخزينة العامة، كانت الأساس في تقديم الخدمات التعليمية والاستشفائية وغيرها للمواطنين. وكذلك لشراء الذمم في الانتخابات، وكل ذلك، بالإضافة إلى الدعم المالي من الدوّل الراعية للزعامات الطائفيّة، شكّل المظلّة الحامية للنظام الطائفي، ولعرّابيه.

9. ضعف سلطة الدولة كمؤسسة. وإذا كان مردُّ هذا الضعف هو توزيع مكامن القوّة المفترض أن تجتمع في الدولة، على الطوائف ممثلةً بزعاماتها الدينيّة والسياسيّة، فإنّ انعكاساته ظهرت في طريقة التعاطي مع الدولة، كجهة تجهد كل طائفةٍ لترسيخ نفوذها، إما من خلالها، وإمّا على حسابها. ما يدفع حتى بالمواطن إلى الاستقواء بطائفته عليها. حيثُ ترسّخت فكرة حماية الطائفة لحقوق أتباعها لدى السواد الأعظم من اللبنانيين.

10. ساهم الدستور اللبناني، وكذلك الميثاق الوطني، واتفاق الطائف لاحقًا، في تجذير النظام الطائفي، من خلال تكريسه للطائفة كوسيط بين المواطن والدولة، عبر تكريس الطائفيّة السياسيّة

والإداريّة، إثر إقراره للمحاصصة الطائفيّة في المناصب السياسيّة والوظائف الحكوميّة على اختلافها. والدستور أيضًا يعترف للطوائف الدينية في لبنان بالحق في التشريع في ميدان الأحوال الشخصية وبالحق في التعليم والتربية في مدارس خاصة لها. وهذا الاعتراف يعني أن علاقة المواطن بالدولة ليست علاقة مباشرة في جميع الميادين المدنية والسياسية، ويعني في العمق أنّ الدولة لا تقف من المواطنين وحقوقهم وواجباتهم موقف الدولة الوطنية بالمعنى التام، بل تعترف بثنائية الانتماء والولاء في كيان المواطن اللبناني فلا تضطلع بتربيته تربية وطنية وتربية مواطنية بالمعنى التام. ونتيجةً لذلك، لا يشعر المواطن اللبناني بالانتماء إلى دولته ووطنه ضمن إطار علاقة قوامها المواطنة التي تضمن تمتّعه بالحقوق والتزامه بالواجبات التي يفرضها القانون الناظم لحياة جميع المواطنين. وكل ذلك رسّخ شرعيّة النظام السياسي، وبالإضافة إلى الدستور، فإن الميثاق الوطني أيضًا وزّع الرئاسات الثلاث توزيعًا طائفيًا.

11. يُعتبر قانون الإنتخاب أحد أهم سُبل حماية النظام الطائفي وزعاماته، فهو الضامن لاستمراريتهم، ولمنع المحاسبة عنهم، وللجم كل من يُفكّر بإمكانية تداول السلطة بالسبل الديمقراطية كنتيجة لمحاسبة الشعب لها. فلطالما كانت وظيفة هذا القانون حماية النظام وضمان استمراريته من خلال إحباط أو محاصرة أي محاولة اختراق له، وذلك عبر اعتماده التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية (المادة 24)، وتقسيم الدوائر الانتخابية على أسس طائفيّة بما يخدم الزعامات الطائفية والتقليدية، وعدم تضمينه للمبادئ التي تحقق عدالة التصويت، وتؤدي إلى انتخاب مجلس نيابي يُعبّر عن ارادة الشعب وليس الطوائف.

12. التحالف بين زعماء الطوائف والإقطاع كان أحد مصادر القوّة للنظام الطائفي، حيث رأت كل جهة في الثانية ضمانةً لبسط نفوذها وتأمين استمراريتها، ليُصار إلى تنظيم شؤون السلطة بما يتناسب مع مصالح الطرفين، وقد طغت هذه الثنائية على حقب زمنية عديدة من تاريخ لبنان.

13. إنّ إحكام زعماء الطوائف سيطرتهم على مفاصل السلطة، وتحكّمهم بموارد الدولة وثرواتها، دفع الى تشكيل تحالف مع كبار المتموّلين ورجال الأعمال، من منطلق تقاسم المنافع بين من يُلزّم المشاريع والتعهّدات من جانب السلطة في سياق هدرٍ منظّمٍ ومافيويٍّ للأموال العامة، ومن ينفّذها، ما أدّى الى خلق هكذا تحالف، أدخل رجال المال والأعمال إلى السلطة، وأدخل زعامات النظام إلى عالم المال والأعمال، فكان عنصر المال الوفير الداعم الحيوي والأساس للنظام الطائفي. وغالبًا ما أتى هذا التحالف على حساب المال العام، وهذا ما ظهر جليًّا في سرقة ودائع اللبنانيين من قبل سلطة النظام الطائفي وأصحاب المصارف.

14. لم يتمكّن المجتمع المدني من إضعاف النظام الطائفي، فنجد الأحزاب السياسيّة تمتد عميقًا في طوائفها، وتستمد نفوذها منها، ما خلا قلّةً منها غير طائفيّة، لطالما كانت الأضعف بينها. أمّا الجمعيّات، فالأقوى من بينها كانت ولا زالت أدوات زعماء النظام والطوائف في تمكين هؤلاء وتجذيرهم في طوائفهم. في حين سيطرت السلطة على معظم الاتحادات النقابية والنقابات، وعملت على شرذمة الحركة النقابية، ما أدّى إلى إضعاف دورها وتأثيرها.

المراجع:

١ - كمال صليبي، بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزاز، دار نوفل، ٢٠١٢.

٢- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، بيروت، دار الريس للطباعة والنشر، ٢٠٠٨.

٣ - ماجدة رماني، الانتداب الفرنسي على لبنان ١٩٢٠-١٩٤٦، القاهرة/ بيروت، منشورات مكتبة نور ٢٠١٦.

جولة علمانية في العالم

إعداد ريما عبيد

في العالم، دول عديدة تتبنى العلمانية في أنظمتها، حيث تنص دساتيرها على مساواة جميع المواطنين أمام القوانين وعلى احترام حقوق الإنسان وحرية الإيمان.

سنتناول في مقالنا هذا، بعض نماذج الدوّل العلمانيّة التي تستند دساتيرها إلى شرطين جوهريين هما:

- استقلالية الدولة عن الدين، حيث تقف على مسافة واحدة من كل الأديان والعقائد ولا تميز بين المواطنين والمواطنات على أساس أديانهم أو عقائدهم أو تدينهم أو عدم تدينهم.
- ضمان الحريات الدينية والعقائدية لجميع المواطنين والمواطنات، حيث أن من حق كل مواطن أن يمارس أي دين وأن يعتنق أية عقيدة وأن يتخلى ويرتد عنها علنيًا، وأن ينشر ويُروِّج لأي دين أو عقيدة في المجتمع بمحض إرادته، وأن يعبر عن آرائه حول ذلك كله.

أبرز هذه الانظمة:

- **الولايات المتحدة الأميركية:**

تعد الولايات المتحدة الأميركية أول دولة علمانية حسب المفهوم الحديث. ويبلغ عدد سكانها حوالي 324 مليون نسمة (حسب دراسة صدرت في العام 2016). 78% منهم يعتنقون المسيحية و16% ملحدون أو لا دينيون.

ويرد في الدستور الأمريكي البند التالي، والذي يندرج ضمن «وثيقة الحقوق الدستورية الأمريكية Bill of Rights»: «الكونغرس لن يخلق أي قانون متعلق بتأسيس الديانة، أو يمنع حرية ممارستها؛ أو الحد من حرية التعبير، أو من حرية الصحافة؛ أو حق الشعب في التجمع سلميًا، وتوجيه عرائض إلى الحكومة من أجل معالجة مظالمه».

- اليابان:

اليابان دولة علمانية ديمقراطية ذات نظام إمبراطوري (ملكي) دستوري برلماني يلعب فيه الإمبراطور (ملك اليابان) دور القائد الرمزي للأمة والدولة اليابانية، بينما توجد السلطة الحقيقية لدى الوزير الأول المنتخب والبرلمان المنتخب والسلطة القضائية.

بلغ عدد سكان اليابان حوالي 127 مليون نسمة (حسب احصائيات عام 2016). يتبع حوالي 36% منهم الديانة البوذية، أما اللادينيون أو الملحدون فيبلغ عددهم حوالي 57% من إجمالي السكان.

يقول دستور اليابان في الفصل رقم 20 ما ترجمته:

° حرية الدين مضمونة للجميع. ولن تتلقى أية منظمة دينية أي امتيازات من طرف الدولة، ولن تمارس أية سلطة سياسية.

° لن يتم إجبار أي شخص على المشاركة في أي فعل ديني، أو احتفال، أو شعار أو ممارسة.

° ستمتنع الدولة وأجهزتها عن التعليم الديني أو أي نشاط ديني آخر.

- **روسيا:**

روسيا دولة علمانية ديمقراطية، بلغ عدد سكانها حوالي 146 مليون نسمة (حسب احصائيات العام 2016). يتبع حوالي 73% منهم الدين المسيحي، ويعتبر حوالي 16% منهم لادينيون أو ملحدون، وحوالي 10% يتبعون الدين الإسلامي.

يقول الدستور الروسي في الفصل رقم 14 ما يمكن ترجمته بالتالي:

° روسيا الاتحادية دولة علمانية. لا يمكن أن تتم مأسسة أي دين عبر رعايته من طرف الدولة أو عبر جعله دينًا إلزاميًا.

° المنظمات الدينية مفصولة عن الدولة، ومتساوية أمام القانون.

أما في الفصل رقم 28 فيرد التالي:

«كل شخص يملك الحق المضمون في حرية الضمير، وحرية العبادة الدينية، بما في ذلك الحق في اعتناق الدين، فرديًا أو مع جماعة من الآخرين، أو عدم اعتناق أي دين، وحرية اختيار وامتلاك وترويج معتقدات دينية أو معتقدات أخرى، وحرية التصرّف وفقًا لها».

- **ألمانيا**

ألمانيا دولة علمانية ديمقراطية. بلغ عدد سكانها حوالي 82 مليون نسمة في العام 2016. حوالي 69% منهم يتبعون الدين المسيحي، و 25% هم لا دينيون أو ملحدون.

يرد في الدستور الألماني في الفصل الرابع ما يلي:

° حرية الإيمان والضمير، وحرية اعتناق معتقد ديني أو فلسفي ستكون غير قابلة للانتهاك.

° الممارسة غير المُقيدة للدين مضمونة.

ويشتمل دستور ألمانيا الحالي أيضًا على فصول إضافية موروثة عن دستور Weimar الألماني لعام 1919 متعلقة بالحريات الدينية والعلمانية ومنها الفصل رقم 136 (المندرج تحت الفصل 140 من الدستور الألماني الحالي) الذي يقول بحسب الترجمة عن الألمانية: «التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والأهلية لتقلّد المناصب العمومية سيكونان مُستقلين عن الانتماء الديني».

- **الهند**

بلغ عدد سكان الهند حوالي 1.29 مليار نسمة (إحصائيات العام 2016).

وبحسب الإحصاءات فإنّ حوالي 79% من الهنود يتبعون الدين الهندوسي، وحوالي 14% من الهنود يتبعون الدين الإسلامي.

ويرد في دستور الهند البند التالي:

«نحن، شعب الهند، عازمون بصدق على تأسيس الهند كجمهورية ذات سيادة واشتراكية وعلمانية وديمقراطية»

ويرد في الفصل الخامس عشر من الدستور الهندي البند التالي:

«الدولة لن تميّز ضد أي مواطن على أساس الدين، العرق، الطبقة، الجنس، مكان الميلاد، أو أي واحد منها».

أما بخصوص حرية الدين، فينصّ الدستور في الفصل الخامس والعشرين على ما يلي:

«مع مراعاة النظام العام والأخلاق والصحة والبنود الأخرى في هذا الجزء من الدستور، كل الأشخاص مُتساوون في استحقاق حريّة الضمير والحق في اعتناق وممارسة وترويج الدين بحرية».

تشير الدراسات إلى وجود 15 دولة سكّانُها مسلمون، تعتمد دساتير علمانيّة، وتضمن الحياد الإيجابي تجاه الأديان وتؤكد على احترام العقائد والايديولوجيات المختلفة. أبرز هذه الدول هي: تركيا - السنغال - تشاد - مالي- بنغلادش.

في الختام، مهما تعددت التعريفات واختلفت أنظمة الدول حول النظام العلماني، يبقى القاسم المشترك هو حماية حقوق الإنسان وقيم المساواة والعدالة بشكل عام وحماية واحترام العقائد المختلفة.

آراء مفكرين مسلمين ومسيحيين مُجددين عرب في العلمانية والدولة المدنية

إعداد باسل عبدالله

واجهت العلمانية في كثير من الدول العربية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، موجات من المعارضة والتكفير، أكان على خلفية اعتبار مصطلح العلمانية مستورد من الغرب، أو على خلفية تصرف بعض المفكرين الرافضين لهذا المصطلح وربط أصله زيفًا بكلمة «عِلم»، مُعتبرين كلمة علمانية مُشتقةً منها ويجب أن تلفظ بكسر العين.

في المُقابل قدّم مُؤيدو العلمانية هذا المفهوم بمعناه الإيجابي المرتبط مباشرة بالهوية الإنسانية وبحياة الناس ومصلحتهم وتطورهم، باعتبار العلمانية نظامًا يساوي بين جميع الناس دون أي تفريق لجهة اللون أو الدين أو المذهب أو الجنس. ودافع أصحاب هذا الرأي عن العلمانية بوجه محاولات تشويهها وإقحامها في صراعات مع الدين، مُؤكدين أنّ المواجهة التاريخية في أوروبا لم تكن مع الدين بجوهره كإيمان بالله وكدعوة إلى الحرية والعدالة والمحبة، بل مع «السلطة» التي حكمت باسم الدين، لخدمة الحاكم المُتسلّط.

وقد وجدنا من المفيد، فيما يلي، تسليط الضوء على آراء بعض المُفكرين المسيحيين والإسلاميين المُجدِّدين في الخطاب الديني، والتي تناولوا فيها مواضيع العلمانية والدولة ونظام الحكم الأمثل.

مُفكّرون مسيحيّون:

في كتابه «العلمانية الشاملة»، يقول المطران غريغوار حدّاد بأنّ العَلمانية (بفتح العين)، هي نظرة شاملة للعالم (المجتمع والإنسان والفكر) تؤكد استقلالية العالم بكل مقوماته وأبعاده وقيمه وسلوكيته تجاه جميع المذاهب الدينية أو اللادينية والفلسفات على أنواعها، نظرة تتطلب الممارسة الفعلية ولا تكتفي بالأفكار التجريدية المحض. ويعتبر حدّاد أنّ العلمانية المجتمعية تعني استقلالية المجتمع المدني، بأفراده وتجمعاته، عن المجتمع الديني والعكس بالعكس، بحيث لا تتدخل التجمعات الدينية، أي الطوائف، في التأليف الوطني، لا بشكل قانوني – فدرالية الطوائف مثلاً – ولا بشكل واقعي عفوي، كما ولا يعتبر أي دين أو طائفة، دين الدولة أو طائفتها، وأنّ لمُعتنقيها امتيازات من دون غيرهم.

ويُوضح حدّاد في إحدى مقابلاته بأنّ «العلمانية شأن مجتمعي»، ويضيف: «أنا أؤمن بالمسيح، وإيماني الديني مهم في حياتي، هذا لا يعني أن لا ينعكس إيماني الداخلي على المجتمع. المسيح قال «كنت جائعًا فأطعمتموني»، يريدنا أن نتولى مسؤولياتنا في المجتمع ومسؤوليات سياسية جماعية، مؤسساتية وقانونية، وليس فقط فرديّة، ولكن ليس كمسيحي بل كمواطن لبناني، ونفس الأمر بالنسبة للمسلم».

أما **المطران جورج خضر** فيقول في مقالة له في خضم الحروب الطائفية اللبنانية: «يبدو لي أنّ الدولة العلمانية التي تحترم كل دين وتُرحّب بكل مواطن كفؤ في المنزلة اللائقة بخدمته هي الأقرب إلى قلب الله». وفي نفس هذا الإطار يقول **الأب جورج مسوح** في إحدى مقابلاته التليفزيونية: «يجب على الدين أن يجمع محبة ورحمة وإلفة بين

المطران جورج خضر

الأب جورج مسوح

الناس، لذلك، أرى أنّ الدولة المدنية هي الأقرب إلى الفكر الديني بمعنى المساواة والمحبة والرحمة، والمدني هو الأقرب إلى الذهنية الدينيّة ممّن يتكلّمون باسم الدين اليوم.

ويعتبر **الفيلسوف والكاهن بولس الخوري** أنّه «في الزمن البعيد، كان العالَم مُقسّمًا إلى إكليروس يملك المعرفة، وعلمانيين لا يملكونها. من هذا المنطلق، كان الإكليروس هو من يصنع الثقافة على أساس نظرته الدينيّة إلى العالم، وهي مرتكزة على مقومات هي: المعتقدات، والعبادات، والأسس الأخلاقية، والمؤسسات الاجتماعية والإمساك بالحياة السياسية. عندما تأتي الدنيويّة، تدحض تلك المقومات فلا يعود الشعب جاهلاً، إذ تثقّف؛ الثقافة تتطوّر ولا تعود ملك الإكليروس. حينها، يحصل نوع من

الكاهن بولس الخوري

التصالح بين العلمانيين والثقافة من جهة، وتنافس من جهة أخرى مع الإكليروس لأنّ الفريق الديني ثابت، غير متحرّك، أمّا الثقافة، فهي في تطور دائم. وفي نهاية المطاف، تقول الثقافة للإكليروس، أنتم مُتأخرون، وهنا تحصل القطيعة. ماذا تقول عندها الثقافة لمقوّمات النظرة الدينية؟ ترى أنّ معتقدات الإيمان أسطورية وغير عقلانية، وأنّ العبادات غير فعّالة أو واقعية، وأنّ القيم الأخلاقيّة مثاليّة إلى حد لا يمكن تحقيقها، وأنّه لا حاجة إلى المؤسسات الاجتماعية الدينية لأنّ المجتمع المدني بنى مؤسساته، فما جدوى خلق مجتمع في المجتمع؟ فليكن المجتمع شاملاً، وليكن الدين جزءًا منه»، ويضيف: «المجتمع مدني، وهو حكمًا مؤلف من التنوع الإنساني الموجود فيه، لكن الجامع لهذا التنوّع عليه أن يكون الدولة العلمانية التي لا تخضع لأي دين أو عقيدة. وهي تحافظ على حريّة كل مواطن من دون أن تؤذي حريته وحرية الآخر».

من جهته، يقول **المفكر والكاهن الدكتور جيروم شاهين**: «العلمانية تحمل العديد من القيم التي أصبحت اليوم قيمًا شمولية لم يعد بوسع أي مجتمع، إذا أراد أن يكون حديثًا وأن يطبّق شرعة حقوق الإنسان وأن يؤسس انتماء جميع أبنائه على المواطنة الواحدة وأن يطبّق قيم الديمقراطية، إلا أن يعتمدها في تنظيمه وإدارته».

الكاهن الدكتور جيروم شاهين

مُفكرون إسلاميون:

تناول **الشيخ محمد عبده** مُفتي الديار المصرية منذ العام 1899، موضوع الدولة في كتاباته، وفيها يقول: «فالأمّة أو نائب الأمة (يقصد نواب الأمة) هو الذي ينصبه (الحاكم) والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها. فهو حاكم مدني من جميع الوجوه، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الإفرنج ثيوقراطية أي سلطان إلهي، فإن ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقّي الشريعة عن الله، وله حق الأثرة في التشريع، وله في رقاب الناس حق الطاعة»، ويصف محمد عبده أعمال الفتوحات الإسلامية بأنها «أعمال سياسية حربية تتعلق بضرورات الملك (الدولة) ومقتضيات السياسة، ومن ثمّ فهي ليست بالحروب الدينية».

الشيخ محمد عبده

أما **الشيخ علي عبد الرازق** فقد أكد على مدنية الدولة في الإسلام في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» الصادر في العام 1925 في مصر، حيث قال فيه: «عرفتُ أن الكتاب الكريم قد تنزّه عن ذكر الخلافة والإشارة إليها، وكذلك السنّة النبوية قد أهملتها، وإن الإجماع لم ينعقد عليها، أفهل بقي لهم من دليل في الدين غير الكتاب أو السنّة أو الإجماع؟ نعم بقي لهم دليل آخر لا نعرف غيره، هو آخر ما يلجؤون إليه، وهو أهون أدلتهم وأضعفها. قالوا إن الخلافة تتوقف عليها إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية إلخ. المعروف الذي ارتضاه علماء السياسة أنه لا بد لاستقامة الأمر في أمة مُتمدِّنة، سواء أكانت ذات دين أم لا دين لها، وسواء أكانت مسلمة أم مسيحية أم يهودية أم مختلطة الأديان، لا بدّ لأمة منظّمة مهما كان معتقدها، ومهما كان جنسها ولونها ولسانها، من حكومة تباشر شؤونها، وتقوم بضبط الأمر فيها»، ويضيف: «القرآن كما نرى يمنع صريحًا أن يكون النبي، حفيظًا على الناس، ولا وكيلاً، ولا جبارًا ولا مسيطرًا، وأن يكون له حق إكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين: ومن لم يكن حفيظًا ولا مسيطرًا فليس بمَلِك، لأن من لوازم المُلك السيطرة العامة والجبروت، سلطانًا غير محدود»، ويُضيف أيضًا: «والحق أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كل ما هيّأوا حولها من رغبة ورهبة، ومن عزّ وقوة. والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، كلا، ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة. إنما تلك كلها خطط سياسية صرفة، لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، إنما تركها لنا، لنرجع فيها إلى أحكام العقل، وتجارب الأمم، وقواعد السياسة».

الشيخ علي عبد الرازق

في العام 1938، أصدر **المفكر والأديب المصري طه حسين**، وهو أحد خريجي الأزهر، كتابه «مستقبل الثقافة في مصر»، الذي حاول دمج الشرق بالغرب وإنكار التميز لحضارة الإسلام عن الحضارة الغربيَّة. وفي هذا الكتاب أنكر طه حسين دور الدين واللغة في الوحدة السياسيَّة للدولة، وقال: «ومن المحقّق أن تطور الحياة الإنسانيَّة قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسيَّة ولا قوامًا لتكوين الدول، إن السياسة شيء والدين شيء آخر». ولم ينجو طه حسين من التكفير والتهديد بالقتل بعد إصدار كتابه «في الشعر الجاهلي» لاحقًا.

طه حسين

وفي السودان، حمل **المُفكر الإسلامي والسياسي محمود محمد طه**، مؤسس الحزب الجمهوري في العام 1945، أفكارًا إسلامية مُنفتحة ومُتحرّرة من أغلال الأصولية وأفكار الحاكمية. ففي كتابه «الرسالة الثانية من الإسلام»، تبنى التجديد في الدين وفق أصول التسامح والمحبة بين الناس بناءً على المجتمع المكي الأول الذي أسس له النبي محمد في مكة المكرّمة قبل قيام الدولة في المدينة. وقد قسّم طه الإسلام إلى قسمين: الإسلام المكّي، والإسلام المدني، واعتبر أنّ الإسلام الحقيقي هو الإسلام المكّي الذي يعتبر أصل الدين، والمليء بآيات الرحمة والتسامح، في حين أنّ الإسلام المدني هو فرعٌ في الدين، نزل على الرسول ليحكُم من خلاله في الزمن الذي كان يعيش فيه، وانتهى هذا الإسلام بانتهاء عصر الرسول، وبطلت معه آيات الجهاد والميراث والسبي والتمييز بين الرجل والمرأة.

محمود محمد طه

اعدام المُفكر الإسلامي والسياسي محمود محمد طه

قام حاكم السودان جعفر النويري الذي أعلن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، باعتقال محمود محمد طه، واتهمه بأنه مرتدّ عن الدين، وقام بإعدامه شنقًا في العام 1986، كما أمر بحرق كتبه ورسائله ومَنَعَ تداول أفكاره!

نعود إلى مصر، حيث أعلن **المفكر الإسلامي المصري نصر حامد أبو زيد** أنه «ليس هناك في القرآن ما يمكن أن يُؤخذ منه، أو يُستنبط منه مفهوم ما يُسمّى الدولة الدينية. وكان الصحابة دائمًا يسألون النبي في أي سلوكٍ وفي أي تصرفٍ يقوم به: «أهو الوحي أم الرأي والمشورة؟» وكان هذا السوال يتكرّر، بل حين أراد النبي أن يخرج في غزوة الخندق، وأن يخرج ليقاتلهم في مكان، سألوه: «يا رسول الله: أهو الوحي أم الرأي والمشورة؟» قال: «هو الرأي والمشورة»، فقالوا: «نبني خندقًا.» إذًا، كأن الجيل الأول من المسلمين أي «الصحابة» يدرك أن هناك مجالين، مجالاً للعقل وللخبرة وللرأي والمشورة، ومجالاً للوحي. ولا يجب الخلط بين

نصر حامد أبو زيد

المجالين إطلاقًا». ويضيف أبو زيد: « كان الرسول نبيًّا، وقائدًا لدولة، وهذه صفة لم تجتمع إلا له، وكان يقود الدولة طبقًا لفهمه لقوانين الواقع، ولقوانين الصراع»، ويضيف أيضاً: «مفهوم الدولة الدينية نشأ متأخرًا... الخلافة منصب سياسي، ولم يكن أبدًا منصبًا دينيًّا، ولم يكن خليفة يدعي أنه يحكم باسم الله... لم تكن هناك دولة دينيّة في الإسلام، كانت هناك دول سياسية، تحاول أن تجد لها مشروعية أيديولوجية زائفة، باسم الإسلام، وبتوظيف الرموز الدينية... كل الأنظمة السياسية العربية، وجدت لنفسها مشروعية في الدين... في مفهوم الدولة الدينية يحدث نوع من تحويل الإسلام من طاقة روحية إلى قوة عراك مادية، وهنا يفقد الإسلام جوهره الحقيقي؛ لأنه يتحول إلى أداة، يتحول إلى وقود، يحرق من أجل أن تمشي عربة السياسة كي تصل إلى سدة الحكم. وهذا هو الخطر الحقيقي على الإسلام؛ لأن الإسلام يعيش إذا عاشه المسلمون، وليس إذا استخدمه المسلمون. وفرق كبير جدًا بين أن يعيش المسلمون الإسلام وبين أن يستخدموه لحاجات أخرى».

ويتابع أبو زيد كلامه متحدثًا عن العلمانية، فيقول: «لم تُجَرَّب العلمانية، لم يحدث أن أقيم مجتمع علماني في العالم العربي، وأنا أعتقد وأصرّ، وأدفع الثمن لهذا الإصرار، أن العلمانيّة هي الشيء الوحيد الذي يحمي الدين. حتى المتطرفون الدينيون يمارسون تطرفهم بحرية في المجتمعات العلمانية، بمعنى أن قاعدته الحرية، طالما أنك لا تتدخل في حرية الآخرين. وعندما نقول مُجتمعًا مدنيًّا، فإنّ أساس المجتمع المدني العلمانية... هنالك أكثر من علمانية، لكن للأسف العلمانية اختصرت، اختصرها رجال الدين، ورجال الدين هم الذين يتكلمون في الفكر السياسي ويتكلمون في الفكر الاجتماعي والديني والطبي... العلمانية الحقيقية هي علمانية تحترم الدين وتحترم الرأي الآخر، وتحترم حرية الإنسان في ممارسة ما يشاء، إذا فُرضت العلمانية بقوة العسكر عليه العوض فينا؛ لأن العسكر «إكستريم»، عسكر معناها تنفيذ الأوامر!».

وفي هذا الصدد يقول **المفكر الإسلامي السوري الدكتور محمد شحرور**: «يختلط تعريف العلمانية لدى كثير من الناس مع الإلحاد، لدرجة أن إطلاق صفة «علماني» على أحد ما، يسمه تلقائيًا بصفة ملحد، لكن هذا الخلط لم يأت من فراغ، فبالنسبة للغرب وبعد عهود من تحكم الكنيسة بحياة الناس واستفرادها بالسلطة ومحاباتها للملوك باسم الدين، جعل المجتمعات الغربية تتحسس من موضوع تدخل الدين بالمفهوم الكنسي في شؤون السياسة، ممّا دفع بمفكريها ومُنظريها إلى رفض إقحام الدين في الفلسفة السياسية تمامًا، لأن الدين بالنسبة لهم يقابل سلطة الإكراه»، ويضيف: «الإسلام لا يتعارض إطلاقًا مع مقوّمات المجتمع المدني ومع الحق الطبيعي للإنسان في الحرية، وعلى رأسها حرية المعتقد، وأنه لم يعط الحق لأحد بالحكم باسم الله على الأرض، فالدين لا يملك أداة الإكراه، وهذا ما نقرأه في قوله تعالى {لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} (البقرة 156)، مع ملاحظة أن الإيمان بالله يوافقه الكفر بالطاغوت، أي رفض كل أنواع الإكراه التي تمارس على الإنسان مهما كان نوعها... وكون الدين لا يملك أداة الإكراه، فهذا يعني حتمًا ألّا سلطة فيه، وأنه والسلطة خطّان متوازيان مهما امتدّا لا يلتقيان، فالسلطة من التسلط والقهر، والدولة لا تقوم لها قائمة من دون سلطة تحافظ على هيكليتها، بعكس الدين تمامًا، وسلطة الدولة يجب ألا تتدخل في حياة الإنسان الشخصية ولا العقائدية، وتنحصر مهمتها في السهر على ضبط المجتمع فقط، وليست مهمة الدولة إرسال الناس إلى الجنة وإبعادهم عن النار... إن أدلجة مفهوم الحاكمية الإلهية هو هدف يطرحه كل من يريد استعمال الإسلام للاستيلاء على السلطة، أما القرارات التي اتخذها النبي لتسيير

الدكتور محمد شحرور

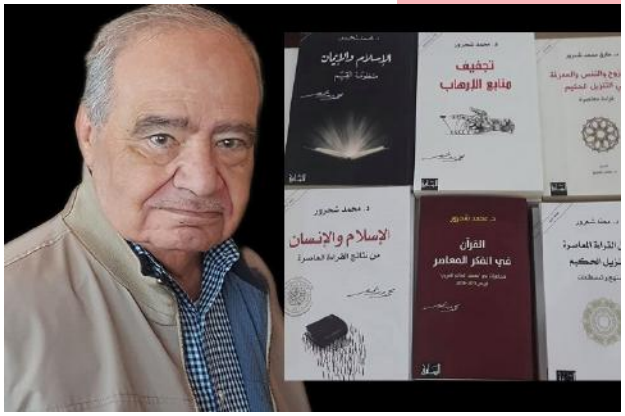

أمور دولته فهي ليست حجةً على أحد، فقد اتخذها كقائد، ولها بعد تاريخي فقط، ولأن النص النظري للرسالة لا يمكنه احتواء كل التطبيقات العملية لها، وإنما هي مهمة الجهد الإنساني وفق تغير الظروف الزمانية والمكانية، فهذا ما قام به الصحابة أيضًا، واجتهاداتهم إنسانية وليست دستورًا إلهيًا».

ويعتبر شحرور، كما باقي المفكرين الإسلاميين التجديديين، أنّ أزمة الإسلام الحقيقية بدأت في القرن الثاني والثالث الهجري عندما استقر الحكم للعباسيين وأصبحت الدولة قوية جداً، وتمّ كتابة السيرة النبوية، ويقول في هذا الصدد: «ما وصلنا الآن بدأت صياغته في العصر الأموي ودُوِّنَ في العصر العباسي، وهو تدوين وصناعة إنسانية بامتياز، فمفاهيم الكافر والمُرتد والزنديق وُضِعَت في ذاك الوقت لتُناسب الدولة العظمى حينها».

ويختم شحرور بالقول: «إن الإسلام لا يتعارض مع العلمانية، والناس بالنسبة له سواسية، يتميزون بقدر عملهم الصالح {وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} (فصلت 33)، ووَضعُ بند «الإسلام دين الدولة» في أي دستور لا معنًى له، بل يحمل مغالطة للتحكم برقاب الناس، والأفضل من هذا، التركيز على دولة المؤسسات والقانون، بحيث يحكم فيها أمثال ميركل وترودو من خلال مؤسساتهم لا شخصهم».

أما **فراس السواح الباحث السوري** في الميثولوجيا وتاريخ الأديان، فيقول في نفس هذا الموضوع: «لم تكن هنالك دولة خلافة إسلامية في أي مكان عبر التاريخ لكي يتم إحياؤها، منذ دولة المدينة التي أنشأها الرسول الكريم وحتى قيام الدولة الإسلامية في إيران». ويضيف: «محمد بن عبدالله كان أول علماني في التاريخ، لأنه أول من فصل الدين عن الدولة، عندما أصدر، عقب دخوله يثرب، الوثيقة المعروفة باسم «صحيفة المدينة»، وهي أول دستور عرفته الثقافة الإنسانية، وحدد فيه واجبات وحقوق الجماعات التي تشكل المجتمع، من مسلمين ومسيحيين ووثنيين وأتباع مذاهب أخرى. محمد لم يحكم المدينة كنبيّ أو رسول بل كأمير سياسي، لذا، عندما كان يشير إلى نفسه كان يستخدم اسمه مُجرَّدًا من لقب رسول الله، على الرغم من أنه تابع النشاط الدعويّ إلى دين الله، من خلال ما يدعى في السيرة بـ «الغزوات»، التي قاد بعضها بنفسه، أو أوكل بعض الصحابة للقيام بها. وعندما ارتقى الرسول إلى جوار ربه لم يخلفه أبو بكر الصديق كمرجع ديني بل كأمير سياسي، وكذلك الحال مع بقية الخلفاء الراشدين وفي الخلافتين الأموية والعباسية».

فراس السواح

ويقول **الشيخ والمفكر اللبناني السيد هاني فحص** في مقابلة أجرتها معه مجلة «تواصل مدني» في العام 2011: «نريد دولة مواطنة تتعامل مع الناس كأفراد وليس كجماعات، بمعنى أنني مثلاً، أنا كرجل دين، مواطنٌ لدي حق سياسي أمارسه، ولكن لا يمكنني كمواطن أن أمارس حقي السياسي باسم طائفتي». ويضيف: «أنا رجل دين أريد العلمانية لأنني لا أريد دولة تنتج الدين لأنها ستفسد فيه، ولا أريد ديناً ينتج لي دولة لأنه سيفسد فيها، أريد الإثنين، الدين كاختيار ثقافي واجتماعي حيث يختار الإنسان طائفته، وهنالك اختيار آخر سياسي إداري، وهذين الخيارين هما حقلين معرفيين وعمليين مختلفين».

وقد اعتبر السيد فحص في إحدى محاضراته أن «الاستبداد العلماني يمكن أن يكون أقل فتكًا من الاستبداد الديني بالدين وأهله»، و«إننا لسنا ملزمين بوضع الله خيارًا مقابل الإنسان»، معتبرًا «الدولة المدنية الديمقراطية هي المناخ الملائم للمحبة والعدل». وأضاف: «الدولة الدينية تنتج الدين قطعًا» ولكن «على أساس أنها دولة وليس على أساس أنها دين». وشددّ على أهمية الحرية التي هي ضمان «عدم العدوان والتشويه اللذان يأتيان من الجماعات المتعصبة»، وأن الديمقراطية «تحمي الناس من إنتاج الدين على حسابهم».

السيد هاني فحص

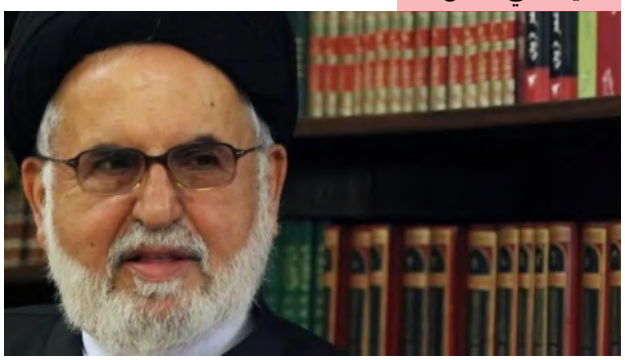

أما **السيد رحيم أبو رغيف**، رجل الدين الشيعي العراقي، فقال: «الحريات في الإسلام أوسع مما نراه في العراق اليوم، والعلمانية هي دعوة لفصل سلطة رجال الدين عن سلطة الدولة»، وأضاف «رجال الدين عجزوا على مدى 1400 عام عن تقديم شيء ملموس للمجتمع، وكل الأحكام الدينية التي تقود للإقصاء تحتاج إلى إعادة نظر وتجديد

قراءة النصوص الدينية التاريخية»، وأشار إلى أن «الهوية الوطنية في العراق تُعاني أزمة عميقة، حيث تَسبّب الموروث الديني والإسلامويون في تفاقمها»، وأنّ «الوطنية مذكورة في أدبيات الرسول وأهل البيت، وأن تحوّل الدين إلى هوية خلق إقصائية أثرت سلبًا على المجتمع». ويعتبر أبو رغيف أنّ: «النظام السياسي في الدولة مفترض أن يقوم على أساس العلمانية».

السيد رحيم أبو رغيف

اكتفينا في هذا البحث بعرض بعض الأفكار والآراء التي قدّمها عدد من المفكرين التنويريين في العالم العربي، مع العلم أنّ لائحة المفكرين المُجدِّدين في الدينين المسيحي والإسلامي كبُرت، بحيث أصبحت الحاجة، أكثر من أي وقت سابق، إلى دوائر تواصل وحوار تضم المفكرين التنويريين الجدد، من المشرق العربي إلى مغربه، للعمل على بناء خريطة طريق جامعة للفكر التجديدي والتنويري العربي.

المراجع:

- كتاب «العلمانية الشاملة»- غريغوار حداد- دار مختارات- طبعة العام 2005.

- كتاب «الإسلام وأصول الحكم»- علي عبد الرازق- مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية- طبعة العام 1993.

- كتاب «العلمانية بين التحليل والتحريم»- باسل عبدالله- الدار العربية للعلوم ناشرون- طبعة العام 2015.

- تقرير خاص- قناة الحرة- مقابلة مع د. محمد شحرور

- برنامج «أجراس المشرق» – قناة الميادين- مقابلة مع المطران جورج خضر.

- برنامج «أجراس المشرق» – قناة الميادين- مقابلة مع الأب جورج مسوح.

- برنامج «كلام الناس»- قناة LBCI – مقابلة مع المطران غريغوار حداد.

- فيديو من إنتاج «تيار المجتمع المدني» ومقابلة لمجلة «تواصل مدني» مع السيد هاني فحص- 2011.

- صحيفة النهار- مقالة «هل يخلص غير المسيحي» للمطران جورج خضر – 2002/6/22.

- صحيفة الأخبار - بولس الخوري: العلمانية تصون التنوّع الإنساني- 2011/8/17.

- صحيفة الجريدة - آراء جريئة لأبو رغيف في «المقاربة»- 2024/12/31.

- صحيفة المستقبل- العلمنة والتباساتها- د. جيروم شاهين- 2010/12/7.

- وبسايت إسلام ويب- الإنقلاب على الغرب العلماني- د. محمد عمارة- 2017/1/15.

- وبسايت ديمقراط سودان- العلمانية والإسلام - د. محمد شحرور- 2020/9/3.

- مجموعات الهنداوي- هكذا تكلم نصر أبو زيد (الجزء الثاني): المثقف بين السلطة وخطاب التحريم- ندوة جمعية الثقافة السودانية.

- السيد هاني فحص: الدولة المدنية الديمقراطية هي المناخ الملائم للمحبة والعدل- سيد مرحوم- منتدى منار للحوار- 2004/7/11.

- رويترز- طه حسين: «الإسلام دين الدولة» شرّع اضطهاد الرأي في مصر- 2013/3/17.

- وبسايت حرف- الباحث عن دين الإنسان.. فراس السواح: النبى محمد أول علماني فى التاريخ- نضال ممدوح- 2025/2/9.

مزارع شبعا بين الواقع والقانون

ملاك دعكور

تقع مزارع شبعا في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة العرقوب على مثلث الحدود بين لبنان وسوريا وفلسطين المحتلة، وتمتد أراضيها من قمة الزلقا أي ثاني أعلى قمة في جبل الشيخ انحدارًا إلى تل القاضي في سهل الحولة. يبلغ معدل طولها من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي 25 كم ومعدل عرضها 8 كلم من بلدة كفرشوبا شمالاً حتى بلدة جباتة الزيت جنوبًا حيث تصل مساحتها إلى حوالي 200 كلم متر مربع موزّعة على 15 مزرعة على الشكل الآتي:

مغر شبعا (250 منزلا)	رويسة القرن (90 منزلا)
زبدين (175 منزلا)	جورة العقارب (78 منزلا)
قفوة (180 منزلا)	الربعة (60 منزلا)
رمثا (120 منزلا)	بيت البراق (30 منزلا)
برختا التحتا (150 منزلا)	كفردورة (25 منزلا)
برختا الفوقا (125 منزلا)	بسطرة (60 منزلا) والتي استحدثها المهجرون من المزارع خارج الأسلاك الشائكة التي اقتطع بها المُحتلون المزارع الأربعة عشر المذكورة أعلاه.
مراح الملول (110 منازل)	
فشكول (75 منزلا)	
خلة غزالة (90 منزلا)	

لا بد من الإشارة، إلى أنّ المزارع تُشرِف على هضبة الجولان ومنطقة حرمون ودمشق في سوريا، وسهل الحولة والجليل في فلسطين، وجبل عامل وسهل البقاع في لبنان.

بتاريخ 6 حزيران 1967 اندلعت الحرب العربية الاسرائيلية (حرب الأيام الستة)، ولم يكن لبنان طرفًا فيها. وكان من ضمن ما احتله العدو خلال هذه الحرب هضبة الجولان السورية المجاورة للمنطقة التي تقع فيها مزارع شبعا عند الحدود الجنوبية الشرقية للبنان.

بعد أيام قليلة من انتهاء تلك الحرب وتحديدًا بعد 15 حزيران عام 1967، بدأت الاعتداءات الإسرائيلية على المزارع من خلال شن هجمات ضد الأهالي من أجل تهجيرهم منها على مراحل هي:

المرحلة الأولى: صباح يوم 15 حزيران 1967، وفيه اجتاح جيش الاحتلال الإسرائيلي مزارع: مغر شبعا، خلة غزالة، ضهر البيدر، رويسة القرن، جورة العقارب وفشكول، وجمع السكان في مزرعة فشكول وأخضعهم للتحقيق والتعذيب والتنكيل. أدّت المواجهات يومها مع الأهالي إلى استشهاد المواطن شحادة أحمد موسى، وهو من أهالي مزرعة جورة العقارب وإصابة أكثر من 10 أشخاص بجروح، وتم إجبار المزارعين على إخلاء مزارعهم.

المرحلة الثانية: يوم 20 حزيران 1967، وفيه وسّعت القوات الإسرائيلية احتلالها ليصل إلى مزرعة قفوة، زبدين والرمتا. وقد تعرّض سكان هذه المزارع للممارسات نفسها، حيث أسر العدو العشرات وزجّ بهم في السجون الإسرائيلية وطرد أصحاب هذه المزارع بعد مصادرة مواشيهم ومحاصيلهم.

المرحلة الثالثة: بدأت في 25 حزيران حيث اجتاحت القوات الإسرائيلية ما تبقى من مزارع شبعا أي الربعة، بيت البراق، برختا التحتا، برختا الفوقا، مراح الملول. ولقي الأهالي نفس مصير إخوانهم المهجرين من قبلهم.

المرحلة الرابعة: بتاريخ 26 حزيران 1967، الساعة الواحدة بعد الظهر، فجّرت القوات الاسرائيلية جميع المنازل والآبار وزرائب المواشي في كل المزارع من مغر شبعا حتى مراح الملول.

المرحلة الخامسة: في آب 1967، أحرقت قوات العدو الحقول والبساتين وأجزاء واسعة من الغابات وعبثت بمقام «مشهد الطير» وهو مقام النبي إبراهيم.

بتاريخ 22 تشرين الثاني عام 1967، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 242 الذي طالب العدو بالإنسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلها.

عندما اندلعت الحرب العربية - الإسرائيلية في تشرين الثاني 1973، والتي لم يكن لبنان أيضًا طرفًا فيها، قام العدو باحتلال بعض المواقع اللبنانية في منطقة مزارع شبعا.

بتاريخ 22 تشرين الأول 1973، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 338 الذي لم يشر إلى أية أراضي لبنانية محتلة. كما لم يصدر حينها أيُّ رد فعلٍ من السلطات الرسمية اللبنانية.

بتاريخ 9 آذار 1978، ونتيجةً لاحتلال العدو لجنوب لبنان عام 1978 بما فيها المناطق المتبقية من مزارع شبعا، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 والذي نصّ على انسحاب العدو من الأراضي اللبنانية.

بتاريخ 25 أيار 2000، وعلى أثر انسحاب العدو من جنوب لبنان، طبقًا للقرار رقم 425 الصادر في العام 1978، شَكّلت الأمم المتحدة لجنة سياسية عسكرية قانونية تقنية برئاسة السفير(تيري رود لارسن) لمراقبة تنفيذ القرار والتحقق من انسحاب العدو إلى ما وراء حدود لبنان الجنوبية الشرقية المُعترَف بها دوليًا. وهنا تجدر الإشارة، إلى أنَّ المشكلة الأساسية تكمن في عدم ترسيم الحدود

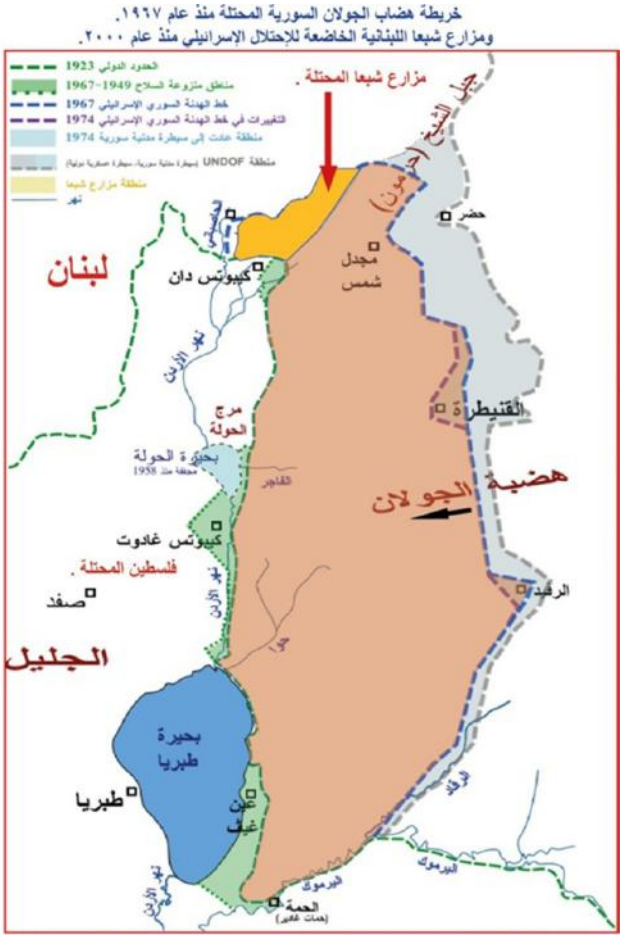

الدولية اللبنانية السورية، بحيث واجهت اللجنة الدولية صعوبات في هذا الأمر. فقد طلبت اللجنة من لبنان ومن العدو بصفته المحتل للأراضي السورية المجاورة للبنان، أن يُقدِّما ما لديهما من وثائق ومستندات تُبيِّن الوضع الصحيح

لخط الحدود. فقدّم لبنان المستندات التي تبين خط الحدود بما يضع منطقة مزارع شبعا داخل الأراضي اللبنانية، ووافقته سوريا في ذلك، بينما رفضه الكيان الصهيوني بحجة أنّه تمّ احتلال المنطقة قبل العام 1978، وبالتالي فإنها خاضعة للقرار رقم 242 الصادر عام 1967، وليس للقرار رقم 425 الصادر عام 1978.

إزاء هذا الاختلاف بين الجانبين، جاء رأي لجنة الأمم المتحدة بما يدعم موقف العدو على اعتبار أن منطقة المزارع لوحظت في خرائط فض الاشتباك في الجولان، وبالتالي فإنّ الصلاحية تكون فيها لقوات الأمم لفض الاشتباك في الجولان (أندوف)United nations disengagement observer force (UNDOF)) والتي نص عليها القرار رقم 242، وليس لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في الجنوب (اليونيفيل) United nations interim force ((UNIFIL in Lebanon والتي نصّ عليها القرار رقم 425.

ولأنّ مهمّة اللجنة تكمن في مراقبة تنفيذ القرار رقم 425، ولم يدخل ضمن صلاحياتها إخلاء منطقة مزارع شبعا، قامت اللجنة برسم خط الانسحاب الذي سمي بالخط الأزرق أو خط لارسن ليضمّ منطقة مزارع شبعا إلى الأراضي السورية المحتلة. وقد رسم الخط على الخريطة التي أعدّتها اللجنة بشكل متقطع للدلالة على كونه مؤقتًا، وتحفّظ لبنان على هذا الخط فيما يتعلق بمنطقة المزارع، وطلب من لجنة الأمم المتّحدة إضافة عبارة «أنّ هذا الخط لا قيمة قانونية له ولا يؤثر على موقع الحدود الدولية».

قامت اللجنة بمراقبة الانسحاب إلى ما وراء الخط الأزرق، وقد تم ذلك بشكل نهائي بتاريخ 30 آب من العام 2000. ومنذ ذلك التاريخ احتدم الجدل القانوني والسياسي حول مزارع شبعا.

إنّ قضية مزارع شبعا لا تشكّل موضوعًا لنزاعٍ حدودي سواء بين لبنان والعدو أو بين لبنان وسوريا، لأن ادّعاء لبنان سيادته على منطقة مزارع شبعا لم يُواجَه بأيّة معارضة أو ادعاء مقابل من جانب سوريا، بل على العكس، يذهب الموقف السوري إلى تأييد المطالبة اللبنانية بمنطقة المزارع وهو ما أكدته التصريحات الرسمية للمسؤولين السوريين في مناسبات عديدة (تلك التي صدرت عن الرئيس السابق بشار الأسد، أو عن وزير الخارجية السابق فاروق الشرع، إضافة إلى الكتاب الخطي الذي أبلغه مندوب سوريا الدائم لدى الامم المتحدة مخايل وهبي إلى الأمين العام كوفي أنان). وعلى سبيل المثال، ففي مؤتمر الحوار الوطني الذي حصل بتاريخ 14 اذار 2006، أكّد المشاركون دعمهم لكل الاتصالات التي تجريها الحكومة اللبنانية لتثبيت هوية مزارع شبعا.

يُطرح هنا السؤال التالي: هل للتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين السوريين قيمة مساوية للقيمة القانونيّة التي تنطوي عليها الوثائق المكتوبة؟

بالاستناد إلى سوابق الإجتهاد الدولي، يبدو أنّ طابع الإلتزام والإلزام في تصريحات المسؤولين أصبح من القواعد الراسخة في أحكام محكمة العدل الدولية (النزاع الحاصل بين النروج والدنمارك).

ولكن، لم يتبنَ مجلس الأمن في قراره رقم 1701 الطلب اللبناني، كما لم يعتد بالإقرار السوري، واكتفى باعتبار مزارع شبعا من «مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة».

وهنا لا بد من التوضيح إلى أنّه انطلاقًا مما سبق، ومما سنُدلي به، فإن السيادة اللبنانية على مزارع شبعا ثابتة لأن منطقة المزارع كانت تحت السيادة اللبنانية وقت حصول لبنان على استقلاله عن الانتداب الفرنسي طبقًا للسند القانوني الصادر من قبل سلطة الانتداب وهو القرار رقم 318 لعام 1920، والذي اعتبَر منطقة مزارع شبعا جزءاً من لبنان.

هذا وقد لاحظنا العديد من التصرفات الصادرة عن السلطات العامة اللبنانية التي تُعَدُّ تعبيرًا عن ممارسة الدولة اللبنانية لمظاهر سيادتها بأسلوب ثابت ومنتظم على منطقة المزارع، منها:

- إصدار سندات الملكية من قبل الحكومة اللبنانية
- جباية الضرائب من سكان المزارع
- تطبيق القوانين اللبنانية في منطقة المزارع وممارسة السلطة القضائية والفصل في الدعاوى الجزائية والمدنية من قبل المحاكم اللبنانية
- منح رخص البناء من قبل الحكومة اللبنانية

وغيرها من التصرفات التي تعتبر اظهارًا للسيادة اللبنانية على منطقة مزارع شبعا.

ومن ناحية الوثائق التي تؤكد لبنانية المزارع، فإنه يمكن الإدلاء بما يلي:

- نصت المادة الأولى من الدستور اللبناني الصادر عام 1926 بعد إنشاء دولة لبنان الكبير، على أنّ حدود لبنان هي تلك المعترف بها من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية بموجب القرار الإداري رقم 318 الصادر عام 1920 من قبل المفوض الفرنسي. وتمّ التأكيد على هذه الحدود كذلك في دستور العام 1943 بعد أن أصبح لبنان دولة مستقلة.

- تقرير الضابطين الفرنسيين النقيب ماي، والملازم الأول لاكروا والذي أرسل إلى المفوض السامي في دمشق والمستشار الإداري في لبنان الجنوبي، تقريرًا مُرفقًا باتفاقيتين مكتوبتين في العام 1934 بين سكّان جباتا الزيت (سوريا) وسكان شبعا (لبنان)، وذلك بعد وقوع خلاف بين السكان من الطرفين، أكّد بموجب هذا التقرير والإتفاقيتين على أن منطقة مزارع شبعا هي لبنانية.

- الرسائل التي بعث بها حاكم المستعمرات الفرنسي شوفلير إلى المندوب السامي لبلاده في دمشق في العام 1939، وكذلك الرسائل التي بعث بها النقيب دوبرنانفيل إلى رئيس مركز الخدمات الخاصة في منطقة القنيطرة عام 1939، التي أكّدت أنّ مزارع شبعا هي لبنانية.

- محاضر لجان ترسيم الحدود التي شكلت في الأعوام 1934و1961 و1963 والتي أكّدت جميعها أنّ منطقة مزارع شبعا هي جزءٌ من الأراضي اللبنانية.

- القرار رقم 493 الذي أصدره رئيس الوزراء اللبناني الأسبق سامي الصلح بتاريخ 24 كانون الأول من العام 2017 إلى السلطات اللبنانية في منطقة المزارع، ودعاها فيه إلى ضرورة تسجيل كل الحوادث وبذل الجهود للمحافظة على لبنانية المزارع. وكان ذلك بعد إقدام السلطات السورية على إقامة مخفر للدرك في مزارع شبعا ومحاولة فرض الجنسية السورية على سكانها.

- المذكرة التي وجّهتها الحكومة السورية إلى الحكومة اللبنانية بتاريخ 29 أيلول 1946، ردًا على مذكرة وجّهتها الحكومة اللبنانية على اثر إصدار السلطات السورية لبعض الخرائط التي وضعت مزارع شبعا داخل الأراضي السورية. وقد جاء في المذكرة أن ما حصل هو خطأ فني بحت لم يكن يقصد منه تعديل الحدود أو وضع المزارع داخل الأراضي السورية. وقد استدعى هذا الأمر حينها، تشكيل لجنة مختلطة في العام 1949 برئاسة الأمير مجيد إرسلان وزير الدفاع اللبناني آنذاك. وقد اتفقت اللجنة على اعتبار المزارع جزءاً من لبنان.

هذه الوقائع والإثباتات تُشكل سلاحًا بيد السلطة اللبنانية للدفاع عن مزارع شبعا.

وإلى حين استعادة المزارع، أكان بتسوية شاملة بين سوريا والعدو، أو عبر ترسيم لبنان وسوريا لحدودهما، سنبقى نُؤكد على الهويّة اللبنانية لمزارع شبعا.

الدولة العلمانيّة هي الحل

باسل عبدالله

في ظل الإفلاس الذي يعيشه لبنان على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وفي ظل التشنج الطائفي المُتجدد على ساحته، والذي يحصد، عند كل توتُّر على الأرض، ضحايا بريئة، يتجدّد النقاش حول طبيعة وشكل النظام الأنسب لحماية لبنان وتطوير مُجتمعه وإنسانه.

وفي هذا الصدد، تعود إلى العلن شعارات قديمة جديدة تتداولها الطبقة السياسية الحاكمة، منها الإيجابي، كالمطالبة بقيام «الدولة المدنية»، رغم أنّ من يتبنى هكذا شعار من الزعامات لم يقرن تبنّيه هذا بخطوات ملموسة بهذا الاتجاه، ومنها شعارات أخرى تناقض هذا الشعار، كطرح «الفيديرالية» بما تحمله من فرز وتقسيم لا يمكن أن يتحمّلُه الوطن، إلى شعارات مُستجدّة طرحت مُؤخّرًا خيار قيام «دولة الحياد»، بحجة رفض التبعيّة للـ «خارج» الإقليمي أو الدولي.

رُفِع شعار «الدولة المدنية» كطرح في إطار المزايدات السياسية بين الفرقاء في السلطة، بينما ظهرت الطروحات الأخرى كمشاريع «ترميميّة» و«ترقيعيّة» لنظامٍ طائفي أثبتت الأيام هشاشته وأثبتت التجربة فشله.

في هذا الإطار، لا بد من تذكير أصحاب المشاريع القديمة والجديدة، بالحقيقة التي لطالما حاولوا تجنبها والتهرب من الاعتراف بها، وهي أنّ خلاص لبنان من الطائفية والفساد والمحاصصة والتبعيّة للخارج لا يكون بقيام دولة الحرب ولا بدولة الحياد، ولا بالدولة الطائفية أو بالدولة الفيديرالية. خَلاصُه، وتحديدًا اليوم، لا يمكن أن يكون إلا ببناء أسس «الدولة العلمانيّة».

فالنظام العلماني هو النظام الذي:

- يُؤكد استقلالية علاقة الدولة بالأفراد عن أي علاقة أخرى تربطهم بأي معتقد أو دين، ومضمون هذا النظام هو الحيادي بمعناه الإيجابي تجاه الأديان والمعتقدات كافة.

- يُعيد الاعتبار للمواطن كقيمة إنسانية، فلا يُميّز بين فرد وآخر داخل المجتمع، ويُخرِج المواطنين تدريجيًا من انتماءاتهم للزعامات الطائفية، ويُعيدهم إلى انتمائهم الوطني.

- يسمح بتطوير منظومة العمل السياسي في لبنان التي لطالما اعتمدت على «سياسة الأشخاص» و«سياسة المصالح»، اللتين مُورستا من قبل السلطة التي تحكّمت بالدولة وصادرت مؤسساتها لأعوام طويلة وأوصلتها إلى ما وصلت إليه من فشل وفساد وسرقة واهتراء في مؤسساتها، ليتحول اعتمادها على «سياسة القضايا» حيث القضية هي المحور في البناء القائم على تشارك الأفراد ومساهمة هؤلاء في اقتراح وتنفيذ سياسة تُلبّي حاجات المجتمع. والمشروع لا يتعلق بشخص مُعيّن أو رمز أو زعامة، بل يقوم ويستمر برغبة التعاون عند جميع الأفراد «المواطنين».

- يختار أصحاب الكفاءات لملء الوظائف العامة الشاغرة، ولا يُميز طائفيًا فيما بينهم ولا يسمح بتعيينهم بالواسطة أو بالمحسوبية.

- يحمي حرية المواطن في استعادة حقوقه الإنسانية داخل وطنه، وفي أن يكون مُؤمنًا أو لا أدريًا أو مُلحدًا، دون أن يُحاسبه على إيمانه أو انتمائه، شرط أن لا يشكل انتماؤه الخاص خطرًا على حقوق الأفراد المُتساوية داخل الدولة.

***

ولا بد هنا، وبعد أن أعاد البعض طرح مشروع الدولة المدنية على الساحة اللبنانية في الآونة الأخيرة، مِن إيضاح الفرق بين الدولة العلمانية والدولة المدنية:

تشتق كلمة «مدنية» من كلمة «مدن» أو «مدينة»، وهي الحالة التي يصل إليها الناس عندما يتركون البداوة وقبائلها، ويجتمعون على تأليف مجتمع مُوحّد يرتفع فوق مصالح العشائر والقبائل الفئوية. وقد استعملت كلمة «المدنية» بمعنى الحضارة العصرية المُتطورة في اللغة العربية (فالمُتمدِّن ضد المُتخلِّف)، كما جرى تداول هذه الكلمة في عناوين «التربية المدنية» و«التنشئة المدنية» و«الزواج المدني» للدلالة على الصفة الجامعة لهذه العناوين بين عامة الناس أو عامة المواطنين.

وإذا كانت «الدولة العلمانيّة» تبني علاقتها بالأفراد على أساس هويتهم الانسانيّة، وترفع مبدأ احترام إيمان الأفراد وحريتهم في التفكير والتعبير،

ومبدأ تمتُّعهم بحقوق متساوية أمام القانون، ومبدأ استقلال علاقة هؤلاء بدولتهم عن أي تدخّل ديني في شؤونها، فإنّ «الدولة المدنية» تتبنى المبدأين الأولين، بينما تتوسع في تطبيق المبدأ الثالث بحيث تسمح بأن تُستمد بعض المبادئ التشريعية فيها من المصادر الدينية.

فيصحُّ مثلاً في الدولة المدنيّة أن يُستوحى القانون المدني الذي يُنظم الأحوال الشخصية للمواطنين في عدد من مواده من تعاليم إحدى الديانات، بشرط أن يُطبق هذا القانون على جميع مُواطني الدولة بدون استثناء، وهذا شرط أساسي، لأنّ سماح الدولة المدنيّة بوجود قوانين مُتعددة ترعى نفس الموضوع ويتوزع تطبيقها على الأفراد داخل المجتمع كلٌّ بحسب انتمائه الديني، يُحوِّلها إلى «دولة طائفيّة»، ففي الدولة الطائفية تتعدّد القوانين التي تتناول شأنًا واحدًا بتعدد الطوائف التي ترعى هذه القوانين.

تضع الدولة المدنيّة إذن أولى الخطوات للانتقال من المجتمع القبلي والطائفي إلى المُجتمع المتمدن، فتُهيء الاندماج والتوحد في قالب المواطنة الذي يضم جميع أفراد المجتمع.

الإنسانيّة مصدر التشريع داخل الدولة، فتقبل وتتبنى هذه الدولة القيم الدينية في كل ما يتوافق مع هذه القيم الإنسانيّة العامة، وتمنع بالمقابل، أي توجُّهات تمييزية وفئوية قد تُحاول بعض المجموعات الطائفية أو العنصرية انتزاعها وفرضها على الدولة.

إنّ سماح الدولة المدنية بتبنِّي قوانين ذات مصادر دينية في تشريعاتها، لا شك يُؤدي إلى إخضاع بعض الأفراد داخل هذه الدولة (كالأقليات الدينيّة) إلى مبادئ دينية غريبة عنهم، لمُجرّد أنّ هذه المبادئ فُرِضَت عليهم بحكم سريان تطبيقها على جميع أفراد المجتمع.

أما في النظام العلماني، فلا مكان لهذا التمييز، لأن هذا النظام، وكما سبق وأشرنا، يستمد تشريعاته من القيم الإنسانيّة العامة التي هي الضمانة لحماية المعتقدات الدينيّة المتنوّعة لدى الأفراد. ومن هذا المنطلق، تتقدّم الدولة العلمانية على الدولة المدنية في سُلّم الأنظمة الأكثر ضمانة للمساواة بين الأفراد.

في الدولة العلمانية إذن، تكمن أسس الدولة القوية وأسس دولة المواطنة والمؤسسات، وكل حديث عن نظام يحمي لبنان تحت تسميات نظام مُحايد أو مُواجه أو مُهادن أو مُناصر لن يُعيد الحياة إلى الوطن المدمر والمريض.

بات المواطن اليوم يُدرك مصدر إحباطاته وأسباب مصائبه، ولا يجب أن يسمح للطبقة السياسية الطائفية الحاكمة أن تستغله من جديد بأساليب وأدوات جديدة، أو تحت غطاء الولاء للطائفة أو للزعيم، أو الخوف من المواطن الآخر داخل الوطن.

كل ما جرى في لبنان حتى اليوم، ظهّر حقيقة هذه الطبقة السياسية ومساوئ هذا النظام الطائفي. ولا بديل لكل من اختار أن يكون مواطنًا في وطنه، عن الضغط المستمر والعمل من أجل محاسبة ومحاكمة مُجرمي الفساد والسياسة والحرب. ويجب أن يستمر العمل بجميع الوسائل والأشكال الممكنة من أجل تشكيل حراك وطني لا طائفي ولا عنفي يتوجّه إلى اللبنانيين بخطابٍ إصلاحي موحد وجديد يمكن أن يبعث الأمل في النفوس وينال ثقة الناس ويُشكّل لهم بديلاً حقيقيًا نظيفًا وصادقًا، يتطور مع الوقت ليتحول إلى حالة سياسيّة جديدة في البلاد تطرح مشروعها السياسيّ الإنسانيّ، مشروع «بناء الدولة العلمانية»، وتخوض الإنتخابات النيابية في مواجهة الاصطفاف السياسي الطائفي التقليدي الذي حكم لبنان منذ أعوام طويلة.

الدولة العلمانيّة هي الحل، وقد آن الأوان اليوم للمناداة بها كمشروع إنقاذي وحيد للبنان المريض.

"اللقاء العلماني" في لبنان: مبادرة لجمع القوى العلمانية ولخلق حالة مدنية سياسية علمانية فاعلة

إعداد كاترين ضاهر

انطلقت مبادرة «اللقاء العلماني» في الثامن والعشرين من أيار العام 2023، ثمرة جهدٍ مشترك لمجموعة من العلمانيين والعلمانيات الناشطين/ات مستقلين/ات، إلى جانب آخرين فاعلين/ات في مجموعاتٍ متنوعة تعمل في المجالات السياسية والمدنية والطلابية والنسائية والنقابية والثقافية.

انبثق هذا اللقاء من قناعةٍ راسخة بضرورة كسر الإحباط العميق الذي يعتري الساحة اللبنانية، خاصة بين صفوف العلمانيين/ات واللاطائفيين/ات الذين عاشوا الآمال والإحباطات بعد تحركات عديدة كان أبرزها حراك إسقاط النظام الطائفي (في شباط 2011)، والحراك المدني 2015، وانتفاضة 17 تشرين (17 تشرين الأول 2019).

برزت الحاجة لإعادة لمّ صفوف الناشطات والناشطين، والقوى التي حذّرت منذ سنواتٍ طويلةٍ من مزالق النظام الطائفي وأزماته المُتفاقمة بنتيجة المحاصصة والفساد والمحسوبيّة.

شكّل اللقاء مدخلاً لعودة العلمانيين/ات إلى ساحة النضال ورفض التنحّي جانبًا، سعيًا لتشكيل حالةٍ مدنية سياسية فاعلة تعمل على مواجهة النظام السياسي الطائفي والسلطة الطائفية الحاكمة.

ولأنّ التنظيم والبرنامج التغييري غاب عن الحراكات السابقة، بدأ اللقاء مسيرتَهُ من تحديد رؤية أعضائه لأسباب تجذر النظام الطائفي في لبنان، فوضع وثيقةً بهذا الخصوص، ويكمل اليوم هذا الدرب باتجاه وضع رؤية استراتيجيّة تجمع أعضاء اللقاء. كل ذلك، من خلال العمل التطوّعي، وفي محاولةٍ جادّة لتوحيد جهود العلمانيّين والعلمانيّات لإعادة صياغة المشهد السياسي والاجتماعي في لبنان ضمن إطار جامع.

هذا اللقاء هو مشروعٌ طويل الأمد يهدف إلى إرساء أسس دولةٍ علمانية حديثة، تتجاوز الانقسامات الطائفية والمذهبية التي عرقلت تقدّم البلاد تاريخيًا. وينبثق من إدراكٍ عميقٍ لأهمية العمل الجماعي المنظَّم والسعي الدؤوب نحو تغييرٍ مُتراكمٍ يُحقّق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين، بغضّ النظر عن انتماءاتهم أو خلفياتهم.

هذا الإطار هو نتاج حواراتٍ ونقاشاتٍ مستفيضةٍ بين أفرادٍ ومجموعاتٍ من خلفياتٍ فكريةٍ وسياسيةٍ متنوعةٍ، أجمعوا على ضرورة استبدال النظام الطائفي – المُولِّد للأزمات والحروب – بدولةٍ علمانيةٍ ديمقراطيةٍ تعبّر عن رؤيةٍ شاملةٍ للمجتمع والإنسان. وهو إطارٌ مفتوحٌ لكلّ مَن يؤمن بقيم الحرية والعدالة والمواطنة، ويرفض كافة أشكال التعصّب أو التمييز القائم على المناطقية أو الدين أو المذهب أو الجنس.

يدعو «اللقاء العلماني» إلى تبني رؤيةٍ بديلةٍ تُعلي احترام التنوّع وتحافظ على الحقوق والحريات الفردية في مواجهة تصاعد الخطاب والسلوك الطائفي.

نعرض فيما يلي نص البيان التأسيسي لـ «اللقاء العلماني»:

اللقاء العلماني (في مواجهة النظام الطائفي المُولِّد للأزمات)

النظام الطائفي هو نظام حروب وأزمات، شرَّع الانتماءات المذهبيّة على حساب الانتماء المُواطني، وكرَّس سطوة الزعامات السياسيّة الطائفيّة على البلاد، وعطّل إمكانيّة مُحاسبة المُرتكبين والفاسدين، المُستزلمين لهذه الزعامات والمَحميين بِغِطائها الطائفي.

هو نظام حروب، بحيث أجَّجَت مُمارسات الأقطاب السياسية الطائفية وميليشياتها فيه، على مدى سنوات طوال، نيران أبشع حرب أهليّة في تاريخ الوطن، وما زالت هذه الأقطاب المُتمسكة بزمام الحكم إلى اليوم، تستقوي بالتحريض الطائفي، وبالتهديد والوعيد، حين تدعوها الحاجة إلى أي مواجهة جديدة تقتضيها مصالحها وحساباتها الداخلية الضيقة أو الخارجية، الإقليمية والدولية. وهي دأبت باستمرار، من خلال مُمارساتها هذه وتحريضها، إلى شدِّ العصب الطائفي لجمهورها ولجمهور خصومها الطائفيين في آنٍ واحد.

وهو نظام أزمات، آخرها ما أدخلت به الطبقة الحاكمة البلاد من أسوأ أزمة اقتصاديّة ضربت آخر مُقومات عيش المُواطنين والمُواطنات في وطنهم، وجاءت كمُحصِّلة لسنوات طويلة من تقاسم السلطة والمُحاصصة الطائفيّة والزبائنيّة والفساد والهدر في المرافق العامة، وسرقة مال الدولة، بالإضافة إلى نهبٍ مُمنهجٍ للمُدّخرات الوطنية، مارسته من دون رادعٍ، تحت غطاء مزعوم ووهمي عنوانه حماية حقوق الطوائف، وشارك فيه قطاعٌ مالي مصرفي تغلغلت فيه، وتواطأ معها وانتفع منها.

فشلت المنظومة الحاكمة في بناء الوطن، بل فعلت العكس تماماً بضربها مُقوِّمات وجوده وإضعافها دور الدولة في إدارة الخدمات العامة وبسط سيادتها وسلطة القانون على كامل أرضها، وبمُصادرتها قدرة الناس على العيش بكرامة، وهي اليوم ترمي البلاد في درْكٍ من الانهيار الاقتصادي والمجتمعي لا قعر له!

في ظل المشهد القاتم الذي يعيشه الناس، والتدهور الكبير في أجهزة الدولة ومؤسساتها ومرافقها العامة، والذي لطالما حذرت من نتائجه القوى العلمانية التي واجهت، على مدى سنوات عديدة قبل الانهيار، عنجهيّة هذه المنظومة وفسادها،

ومن مُنطلق أنّه من غير الجائز على العلمانيين والعلمانيّات الوقوف موقف المُتفرج أمام إرهاب السلطة والإجحاف بحقوق الناس، بل يقتضي عليهم لعب دورهم البديهي والطبيعي كأصحاب مشروع فعّال لإعادة بناء الوطن، ومُواجهة منظومة الفساد وبحث الحلول المُمكنة لأزماتنا، وهذا الدور هو بمثابة واجب يجمعهم في هذه المرحلة، أكثر من أي وقت سابق،

ومن منطلق القيم الإنسانية والعلمانية التي يحملُها أعضاء اللقاء، وإيمانهم المشترك بأنّ العلمانية هي نظرة شاملة للمجتمع والإنسان والفكر، تضمنُ استقلالية نظام الدولة ودستورها وقوانينها عن أي تدخل تمييزي طائفي فيها، وأنّها تُكرِّس المساواة بين الأفراد وتحمي حقوقهم في الصحة والحياة والحريات، وتُؤكِّد الحياد الإيجابي تجاه الأديان والمعتقدات كافة، وتُساهم في بناء دولة الحق،

من إحدى ورشات عمل اللقاء

تنادت مجموعات مدنيّة وسياسيّة وطلابيّة ونقابيّة علمانيّة، وأفراد علمانيُّون وعلمانيّات إلى إطلاق «اللقاء العلماني»، في محاولة جديّة للتعاون والعمل المشترك والنضال من أجل إرساء أسس الدولة العَلمانية الديمقراطية في لبنان، دولة العدالة الاجتماعيّة.

وأكدوا التزامهم العمل على المحاور الأساسيّة لبناء الدولة العلمانية في لبنان وهي:

- إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية وإلغاء الإشارة إلى القيد المذهبي من سجلات النفوس ومن سجلات الولادة.

- إقرار قانون انتخابات عادل، يعتمد نظام الاقتراع النسبي على صعيد دوائر كبيرة، ويُحقق تمثيلاً صحيحًا للمواطنين، على قدم المساواة بينهم.

- العمل لإلغاء جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي والسعي لتحقيق العدالة الجندرية بين افراد المجتمع، وذلك من خلال تعديل القوانين والأنظمة التي تكرّس هذا التمييز.

- إلغاء التمثيل الطائفي في الوظائف العامة واعتماد الكفاءة والمساواة في اختيار المُرشحين لهذه الوظائف.

- تعميق الفكر المدني بين التلامذة والطلاب في المدارس والجامعات من خلال صياغة كتاب تربية موحّد ومنهاج تاريخ موحد وكتاب حضارات موحد، ومن خلال تفعيل مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية وتأسيس النوادي المدنية والعلمانية في الجامعات، إضافة إلى تعزيز التعليم الرسمي في المدارس والجامعات وتقويته.

وقد تداعى الناشطون والناشطات في هذا اللقاء إلى:

- عقد اجتماعات دورية للقائهم، وإبقائها مفتوحةً، بغرض بحث المواقف والحلول والتحركات المُمكنة في ظل الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والوضع المعيشي الصعب الذي يعيشه الناس في لبنان اليوم.

- إنشاء مرصد للطائفيّة يُضيء على الممارسات الطائفيّة في لبنان، ويُظهِّرُها إعلاميًا.

- تأسيس لقاءات علمانية في المناطق تُسَهِّل التواصل بين العلمانيين المُتبَنين للوثيقة المُشتركة للقاء العلماني العام، وتبحث في سبل عمل لقاءاتهم في مناطقهم.

- تنظيم مؤتمر عام للعلمانيين في لبنان يجمعهم على مواقف وخطط مُشتركة واقتراحات حلول مَعيشيّة وحياتية يُمكن العمل عليها.

وقد توافق الأفراد والمجموعات المُنضوين في اللقاء العلماني على أن تكون نشاطاتهم وتحركاتهم، في إطار هذا اللقاء، تطوعيّةً بالكامل، يرفضون فيها، ولأجلها، أي تمويل من قبل مؤسسات إقليمية أو أجنبيّة.

يُؤكد أعضاء هذا اللقاء على أنه، إضافة إلى ما سيخوضونه من مواجهات تتبنى سلّة مطالب اجتماعيّة واقتصادية، يبقون مُتمسكين بما راكموه في جميع الحملات والنضالات الماضية التي حملت مشروعهم التغييري أو حاولت خرق جدار النظام الطائفي وإرساء النظام الديمقراطي العلماني، ويعتبرون أنّ لقاءهُم هو استمرار طبيعي لهذه النضالات التي وقفت بوجه الاصطفاف الطائفي وزعاماته الذين تعاقبوا على الحكم (ما عُرف بأقطاب وزعامات فريقي 8 و14 آذار)، وبثّت فكرًا ووعيًا سياسيًا ينشد التغيير، وحذّرت مما وصل إليه الوطن بالفعل مع السقوط الاقتصادي المُدوِّي الذي شهده في العام 2019 والذي حاول العلمانيون والعلمانيات مُواجهته، جنبًا إلى جنب، مع ثوار وثائرات آخرين تنوعت خلفياتهم ومشاربهم وأفكارهم في «انتفاضة 17 تشرين 2019»، رغم عدم تحقق ثورتهم بعد. وبالتالي فإنّ اللقاء العلماني ليس وليد اللحظة أو الصدفة، كما أنه ليس وليد الأزمة الراهنة وحسب، بل هو فعل تراكم في الوعي والعمل.

من مؤتمر إطلاق اللقاء العلماني

إنّ اللقاء العلماني هو محاولة جديّة جديدة للتوافق على الجوامع المشتركة التي تجمع العلمانيين والعلمانيات في لبنان، كما هو تحدٍ جديد للتعاون والتواصل والعمل المشترك فيما بينهم من أجل تنظيم قوة ضاغطة حقيقية وفعالة في لبنان وتشكيل حالة سياسية ومدنية علمانية في مواجهة الاصطفاف الطائفي، تحمل مشروع بناء الدولة العلمانية، ودولة العدالة الاجتماعيّة التي آمنوا بها.

نعم للعلمانية.

نعم ليكون هذا اللقاء خطوة على طريق بناء حالة سياسية علمانية جامعة ترتقي بحياة الإنسان الحقوقية والمعيشية في لبنان.

من ورشة عمل 25-8-2024

للمشاركة في العدد القادم من تواصل مدني info@secularist.org
العنوان بيروت بدارو – هاتف وفاكس: 03587346
صفحة مجلة تواصل مدني facebook.com/tawasolmadani
مجموعة مجلة تواصل مدني: facebook.com/groups/tawasolmadani
facebook.com/tayarmadani | twitter.com/CivilSocietyMov
موقع تيار المجتمع المدني: secularist.org

مجلة صادرة عن:

تيار المجتمع المدني

Civil Society Movement
Courant de la Société Civile
الموقع الإلكتروني: www.secularist.org

تشكر أسرة تحرير "تواصل مدني" مؤسسة فريدريش إيبرت على دعمها في إصدار هذا العدد.

This document has been produced with the assistance of Friedrich-Ebert-Stiftung.
The views expressed herein are the author's and can therefore in no way be taken to reflect the official opinion of Friedrich-Ebert-Stiftung